استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر في وزارة التربية والتعليم

المملكة الأردنية الهاشمية 2023-2027

الإشراف العام

الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية

د. نجوى القبيلات

الإعداد

د. يوسف أبو الشعر	د. ياسر العمري	م. صفاء البيروتي
محمد بركات	محمد راتب عباس	د. ربيع العمري
م. رنا الجراعي	حسين علي الشوملي	د. أحمد عائن
قيس الشياب	سامر محمود الحاج أحمد	علي المحاسيس

التدقيق اللغوي

محمد صالح شنيور

"لا يمكننا أن نتجاهل ناقوس الخطر الذي يدقّ من حولنا، بل علينا أن نتصدى له."

من كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين أمام مداولات الدورة 77 للجمعية العامة.

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد

المحتويات

تقديم **7**
الملخص التنفيذي **8**
مقدمة **11**
أولًا: الإطار العام **12**
1.1 إطار عمل السياسات 12
1.2 الرؤية والرسالة 14
1.3 المصطلحات الرئيسة 14
1.4 منهجية الاستراتيجية 15
1.5 محددات الاستراتيجية 17
ثانيا: الأزمات والمخاطر وأثرها في التعليم في الأردن **18**
2.1 الأزمات والمخاطر. 18
2.2 تأثير الأزمات والمخاطر في التعليم في الأردن 20
ثالثًا: استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر في وزارة التربية والتعليم **23**
المكون الأول: تمكين الأنظمة والإدارة 24
مسوغات تمكين الأنظمة 24
المكونات الفرعية..... 25
المكون الثاني: مرافق تعلم آمنة 29
مسوغات السعي لتوفير مرافق تعلم آمنة 29
المكونات الفرعية..... 30
المكون الثالث: إدارة السلامة المدرسية والاستمرارية التعليمية 34
مسوغات الحرص على إدارة السلامة المدرسية واستمرارية التعليم 34
المكونات الفرعية..... 35
المكون الرابع: التوعية للحد من المخاطر والمرونة 37
مسوّغات السعي إلى التوعية للحد من المخاطر والمرونة..... 38
المكونات الفرعية..... 38
رابعًا: ترتيبات التنفيذ **40**
4.1 الجهات الفاعلة الرئيسة لتنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر 40
4.2 الشراكة والتنسيق 42
خامسًا: تقييم الاستراتيجية ومتابعتها **45**
سادسًا: الاتصال والتواصل والنشر **48**
6.1 الفئات المستهدفة في النشر 48
6.2 قنوات وأدوات الاتصال 48

تقديم

تلتزم وزارة التربية والتعليم بممارسة دورها الأساسي في ضمان استدامة العملية التعليمية التعلمية، وتحسين مخرجاتها وجودتها وتنافسيتها، ولا سيما في ظل الأزمات والطوارئ التي تعصف بالعالم؛ لذا نجد لزامًا علينا أن نواكب التوجهات العالمية ونتماشى معها في التعامل مع الأزمات والكوارث من خلال نهج التخطيط الاستراتيجي الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف النوعية والوطنية في مخرجات التعليم؛ ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، ومجاراة المستجدات والظروف الاستثنائية المختلفة، وضمان استمرارية الخدمات التعليمية المقدمة لطلبتنا في مناطق المملكة كافة.

وفي هذا الإطار، وبالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، أعدت وزارة التربية والتعليم خطتها الاستراتيجية لإدارة الأزمات والمخاطر للأعوام 2023-2027 بنهج تشاركي، وبمساهمة مقدَّرة واسعة النطاق من جميع الإدارات، ومديريات التربية والتعليم، وبالتنسيق والمتابعة المستمرين من قبل الفريق المحوري لإعداد استراتيجية إدارة الازمات والمخاطر في التعليم مع اليونسكو ومعهدها الدولي للتخطيط التربوي (IIEP-UNESCO) .

وانطلاقًا من سعي الوزارة لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية 2018-2025، ورؤية الأردن 2025، وأهداف التنمية المستدامة، محوَرت الوزارة خطّتها الاستراتيجية لإدارة الأزمات والمخاطر حول مكونات أربعة رئيسة بعد دراسة الوقائع الداخلية والخارجية، وتحديد عناصر القوة وفرص التحسين المتعلقة في هذه المكونات التي تشمل العملية التربوية، والتوجهات الاستراتيجية لقطاع التعليم في الأردن، وإبراز الفرص والتحديات التي تواجه الوزارة بمشاركة تحليلية مع الشركاء والمعنيين.

لقد وضعت الوزارة آلية لرسم إطار لتقييم المخاطر المؤثرة في العملية التعليمية التعلمية؛ بهدف استدامة التعليم في الظروف الاستثنائية، ضمن إجراءات تضمن استمرارية العملية التربوية وتحديد المسؤوليات في المستويات الثلاثة: مركز الوزارة، والمديريات، والمدارس.

تولي الوزارة اهتمامًا أكبر لتبني آليات المعالجة ومسؤولية تقييم الإجراءات المتخذة لمعالجة المخاطر للتأكد من فاعلية تطبيقها، إضافة إلى مسؤولية المعنيين كافة، وفي ضوء تعدد المخاطر التي يواجهها قطاع التعليم على المستوى الوطني والإقليمي وتنوعها وتكرار حدوثها المنتظم والعشوائي، ونظرًا لجغرافية توزيع المديريات والمدارس على مساحة الدولة، وتنوع المخاطر التي تواجه النظام التربوي، وإعطاء الدور المهم لقسم إدارة المخاطر وتجذيره ضمن الإجراءات الإدارية للتعامل معها ضمن إطار عمل مؤسسي يضمن مواجهة المخاطر بأساليب حديثة مواكبة للتغيرات والتهديدات على مستوى وزارة التربية والتعليم والشركاء وإعداد سيناريوهات بديلة ووضع التصورات والآليات، وتوفير الميزانيات لمواجهة المخاطر بسرعة ومهنية على مستويات النظام التربوي كافة.

وزيـــــــر التربيـــــــة والتعليـــــم

الأستاذ الدكتور عزمي محافظة

الملخص التنفيذي

أظهرت الحكومة الأردنية، ووزارة التربية والتعليم (MoE) على وجه الخصوص، التزامًا كبيرًا نحو تحقيق نظام تعليمي مرن يضمن استمرارية التعليم، وذلك بالتخطيط للوقاية من المخاطر والاستعداد للأزمات ثم التخفيف من وطأتها، وفق ما يخطط له المعنيون بالتعليم ويديرونه بفاعلية على مختلف المستويات. وينعكس هذا الالتزام في وثائق سياسة التعليم الرئيسة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم في الأردن (2018-2025) (ESP) وخطة التعليم أثناء الطوارئ (EDEP).

تَعدّ وزارة التربية والتعليم حماية الكوادر التعليمية والطلبة والمجتمع المدرسي وحماية الاستثمار في موارد التعليم من أشكال المخاطر كافة من أهم أولويات عملها، وشرعت الوزارة في السنوات الأخيرة في اتخاد خطوات ملموسة لإضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأزمات والمخاطر (CRM) على مستوى مركز الوزارة والمديريات والمدرسة، وذلك عن طريق تطوير التشريعات التربوية بما ينسجم مع الخطة الاستراتيجية للتعليم، واستحداث قسم إدارة المخاطر، ودمج إدارة الأزمات والمخاطر دمجًا كاملًا في الخطط التشغيلية السنوية لوزارة التربية والتعليم ومديرياتها وخطط المدارس التطويرية، وترسيخ ثقافة إدارة الأزمات والمخاطر، وتعزيز العلاقات والشراكات مع المعنيين.

وبناء عليه، طوّرت وزارة التربية والتعليم استراتيجية لإدارة الأزمات والمخاطر تتماشى مع كل من: استراتيجية الأردن للحد من المخاطر (2018-2022) التي أطلقها المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (NCSCM)، والإصدار الثاني منها (2023-2030)، وسياسات التعامل مع التغيرات والأزمات، وخطة التكيف والتخفيف (2021).

تسعى استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر في وزارة التربية والتعليم إلى ترجمة رؤيتها المتمثلة في إيجاد: " بيئة تربوية آمنة وتعليم مستدام قادر على مواجهة المخاطر"، وذلك عن طريق رسالتها التي تنص على: " ضمان استخدام الموارد على الوجه الأمثل للحد من المخاطر، والوقاية منها، والاستعداد لها، وتخفيف آثارها، بجهود تشاركية منسقة ومتكاملة؛ لتعزيز القدرة على ضمان استدامة التعليم".

المنهجية

ويأتي إعداد هذه الاستراتيجية انسجامًا مع التوجهات الوطنية بضرورة مأسسة التخطيط لإدارة المخاطر والأزمات وتطبيق الممارسات الفضلى في التعامل معها، وتحديد المعيقات والمخاطر التي تحول دون تحقيق النظام التربوي الأردني أهدافه الكبرى، للعمل على معالجتها وتخفيف آثارها، وضمان مخرجات تربوية تسهم إسهامًا حقيقيًّا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال قطاع التعليم. واستندت الاستراتيجية إلى محتوى مشتق من التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في قطاع التعليم (GADRRRES)، وهو منصة دولية لمختلف المعنيين تدعو إلى دعم حقوق الطفل والمرونة والاستدامة في قطاع التعليم. إن إطار التحالف للسلامة المدرسية الشاملة (CSSF)[1] - الذي يوفر إرشادات استراتيجية لتعزيز الوصول الآمن والعادل والمستمر إلى التعليم الجيد للجميع - هو الإطار الرئيس المستخدم لتوجيه المناقشات كجزء من المشاورات لإثراء هذه الاستراتيجية وتطويرها.

وقد أجرت الوزارة سلسلة من المشاورات مع مديريات التربية والتعليم كافة والبالغ عددها 42 مديرية، والمشاورات الداخلية مع الإدارات المعنية في الوزارة، والمشاورات الخارجية مع الشركاء الفنيين والماليين؛ بهدف تطوير هذه الاستراتيجية

[1] التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في قطاع التعليم GADRRRES 2022. *الإطار الشامل للسلامة المدرسية*. تمت الاستعانة بالمصدر في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022: https://gadrrres.net/comprehensive-school-safety-framework/.

بالرجوع إلى تصنيفات المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها المملكة، كما صدر عن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

وفقًا للإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث (2023-2030) الصادرة عن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، فإن مجموعة واسعة من الأزمات والمخاطر تشكل تهديدًا للأردنيين بشكل عام، وقطاع التعليم في الأردن على وجه الخصوص، مما يؤدي إلى آثار خطيرة قد تؤثر في حياة المواطنين بطرق مختلفة، لا سيما في مجال بالتعليم. وقد صنفت هذه المخاطر المحددة على مستوى الأقاليم الثلاثة بحسب احتمال تكرارها وأثرها في نظام التعليم في المملكة، وشملت المخاطر الرئيسة الآتية: المخاطر البيولوجية، والطقس، والزلازل، ومخاطر الحدود، والاضطرابات الاجتماعية، وخطر الأمن السيبراني، والفيضانات، وانعدام الأمن الغذائي، والجفاف، والمخاطر الصناعية، والانهيارات الأرضية، والحفر الانهدامية، والجراد.

مكونات استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر

واستجابة لهذه المخاطر، تم تطوير استراتيجية وزارة التربية والتعليم لإدارة الأزمات والمخاطر بحيث تشتمل على أربعة مكونات رئيسة مبنية على التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في قطاع التعليم وإطار السلامة المدرسية الشاملة، هي[2]:

1) تمكين الأنظمة والإدارة.
2) مرافق تعلم آمنة.
3) إدارة السلامة المدرسية واستمرارية التعليم.
4) التوعية للحد من المخاطر والمرونة.

ويحتوي كل مكوّن رئيس على سلسلة من الإجراءات الاستراتيجية للمكونات الفرعية التي يتعين تنفيذها؛ لضمان استمرارية التعليم والوصول العادل إلى تعليم جيد أثناء الأزمات، والجدول الآتي يبين النتائج المرجوة للمكونات الأربعة وتواؤمها مع مجالات الخطة الاستراتيجية للتعليم:

المكون	النتائج المرجوة	المواءمة مع الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم
1: تمكين الأنظمة والإدارة	إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأزمات والمخاطر في كافة مستويات وزارة التربية والتعليم الأردنية.	المجال 3: دعم النظام
2: مرافق تعلم آمنة.	توفر بيئة تعليمية وبنية ومرافق آمنة للطلبة والكوادر التعليمية والإدارية ومجتمع المدرسة.	المجال 2: الوصول والمساواة
3: إدارة السلامة المدرسية واستمرارية التعليم.	ضمان توفر بيئات مدرسية آمنة وشاملة تضمن استمرارية التعليم مع مرونة الاستجابة للمخاطر.	المجال 2: الوصول والمساواة المجال 3: دعم النظام
4: التوعية للحد من المخاطر والمرونة.	اتسام الطلبة والكوادر التعليمية والإدارية ومجتمعات المدارس بالمرونة والقدرة على مواجهة المخاطر والصمود أمامها.	المجال 4: الجودة المجال 5: الموارد البشرية

[2] نُظّمت المكونات حول الركائز الثلاث لإطار السلامة المدرسية الشاملة، بالإضافة إلى العناصر الأساسية المتعلقة بأنظمة التمكين.

وقد عملت الوزارة على تطوير مؤشرات لقياس التقدم المحرز لكل من المكونات الأربعة. وبالتعاون مع قسم المتابعة والتقييم سيطور قسم إدارة المخاطر المستحدَث في إدارة التخطيط والبحث التربوي في وزارة التربية والتعليم أدوات ويضع إجراءات لجمع البيانات لهذه المؤشرات، وسيحدد تواتر أنشطة المتابعة والتقييم. وستعمل الوزارة على تطوير خطة تشغيلية لتنفيذ الاستراتيجية، وتبني أدلة في الميدان تسهل العمل في مجال إدارة المخاطر والتعامل معها.

سعيًا لتحقيق أهداف استراتيجية إدارة المخاطر، تدرك وزارة التربية والتعليم ممثلة بقسم إدارة المخاطر في إدارة التخطيط والبحث التربوي، المسؤول عن تنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر هذه، الحاجة إلى عناصر أساسية تسهم في تنفيذ الاستراتيجية بنجاح. وسيكون من الضروري تنفيذ الأنشطة من خلال برامج تنفيذية وميزانيات وإجراءات محددة، وتحديد المسؤوليات وشركاء التنفيذ الداخلي والخارجي.

وستعمل الوزارة أيضًا من خلال قسم إدارة المخاطر على تطوير خطة اتصال لإدارة الأزمات والمخاطر، وستحدد هذه الاستراتيجية الرسائل الرئيسة وقنوات الاتصال والمواد التي يمكن استخدامها للوصول إلى كافة الفئات المستهدفة. وستختار وزارة التربية والتعليم شخصًا أو أكثر من الأكفياء الذين يمكنهم دعم آلية نشر الرسائل الرئيسة على مستوى المملكة عمومًا، وعلى مستوى طلبة المدارس خصوصًا. ولا بد من إطلاع شركاء التنمية والمانحين أيضًا على استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر؛ للاستفادة من الدعم والموارد عن طريق التشبيك الواسع مع المعنيين الرئيسيين. ويضاف إلى ذلك، تخطط الوزارة للبناء على هيكلية التواصل القائمة في برنامج تطوير المدرسة والمديرية الذي يشمل جهات فاعلة في مديريات التربية والتعليم والمدارس.

مقدمة

يعد التعليم محورًا رئيسًا في عملية التنمية البشرية المستدامة، وحجر الأساس للثروة الحقيقية للدول، ومفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات كافة؛ لذا، حرصت الدول على تطوير التعليم، وأولته جلّ اهتمامها، وسعت إلى توفير الإمكانات والمتطلبات في سبيل تحقيقه وتجويده على مختلف المستويات والفئات التعليمية، بوصفه حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان التي تشترك فيه المجتمعات البشرية كافة، ولما يهدف إليه من إتاحة الفرص التعليمية المستمرة للفرد طوال حياته؛ لتنمية معارفه ومهاراته وقدراته، وتلبية احتياجاته عبر التعليم الصفي وغير الصفي، عن طريق تنويع مصادر التعلم في الظروف جميعها.

ولأن البشر يتشاركون خوفهم من طوارئ الأزمات وعواقب المخاطر، ويسعون دائمًا إلى السلامة من أذى تلك الطوارئ، أو الحد منها وتخفيف آثارها؛ المادية منها والمعنوية؛ أظهرت الحكومة الأردنية، ووزارة التربية والتعليم (MoE) على وجه الخصوص، التزامًا كبيرًا نحو تحقيق نظام تعليمي مرن يضمن استمرارية التعليم، وذلك بالتخطيط للوقاية من المخاطر والاستعداد للأزمات ثم التخفيف من وطأتها، وفق ما يخطط له المعنيون بالتعليم ويديرونه بفاعلية على مختلف المستويات.

ولعل من أدلّ الأمثلة على ذلك استجابة وزارة التربية والتعليم لأزمة اللاجئين السوريين وجائحة كورونا. إذ ينعكس هذا الالتزام في وثائق سياسة التعليم الرئيسة، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم في الأردن (ESP-2018-2025) وخطة التعليم أثناء الطوارئ (EDEP). فقد تركت جائحة كورونا آثارها في مختلف قطاعات الحياة التي يعد التعليم من أهمها، وتجلّت هذه الآثار في تغيرات أنماط التعلم والتعليم أثناء الجائحة وما بعدها، كما دفعت أزمة اللاجئين السوريين وزارة التربية والتعليم إلى إيجاد طرق مختلفة لضمان استمرار التعلم حتى في سياق النزوح وفقدان الطلبة بعض المعارف والمهارات التي خططت المناهج الدراسية لإكسابهم إياها أثناء عملية التعليم، أيضًا دفعت تلك الأزمة وزارة التربية والتعليم إلى إعادة التفكير في طبيعة المخاطر التي تواجه النظام التعليمي وتؤثر في استمرارية العملية التعليمية التعلمية؛ لالتزامها بضمان استمرارية التعليم، وتجويده.

وانطلاقًا من هذا الالتزام، شرعت وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة، في اتخاد خطوات ملموسة لإضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأزمات والمخاطر Crisis and Risk Management (CRM) على مستوى مركز الوزارة والمديرية والمدرسة، وذلك عن طريق:

- تطوير التشريعات التربوية بما ينسجم مع الخطة الاستراتيجية للتعليم.
- استحداث قسم إدارة المخاطر.
- دمج إدارة الأزمات والمخاطر دمجًا كاملًا في الخطط التشغيلية السنوية لوزارة التربية والتعليم ومديرياتها وخطط المدارس التطويرية.
- ترسيخ ثقافة إدارة الأزمات والمخاطر لدى كافة العاملين في وزارة التربية والتعليم.
- تعزيز العلاقات والشراكات مع المعنيين.

وبناء على ذلك، طوّرت وزارة التربية والتعليم استراتيجية لإدارة الأزمات والمخاطر، تتماشى مع كل من: الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (2019-2022) التي أطلقها المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (NCSCM)،

والإصدار الثاني من استراتيجية الأردن الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023-2030)، وسياسات التعامل مع التغيرات والأزمات، وخطة التكيف والتخفيف (2021).

وفي هذا السياق، تعد وزارة التربية والتعليم حماية الكوادر التعليمية والطلبة والمجتمع المدرسي وحماية الاستثمار في موارد التعليم من أشكال المخاطر من أهم أولويات عملها. لذا تعمل الوزارة على توعية الطلبة والعاملين لديها وتثقيفهم في هذا المجال، عن طريق خلق بيئة آمنة ومعززة، تساعد على التنبه للمخاطر والأزمات وإدارتها في كافة مدارسها ومرافقها؛ وذلك بغية حماية الطلبة، والعاملين في حالات الطوارئ والأزمات، ووقايتهم، ممّا يستدعي توفير أعلى درجات الأمن والسلامة في كافة المرافق التعليمية.

ونظرًا للأهمية التي توليها وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية للسلامة في البيئات التعليمية بكافة مراحلها ومستوياتها، جاءت هذه الاستراتيجية داعمة لتحقيق الأهداف الوطنية والأهداف الاستراتيجية، ومن أهمها: توفير بيئة مدرسية سليمة وآمنة لطلبتنا والعاملين فيها، الذي يعد مسؤولية مشتركة بين الجميع؛ بوصفه أولوية قصوى للوزارة لتوفير بيئة آمنة للطلبة والكوادر التعليمية، وتقليل آثار المخاطر في حال وقوعها، والاستمرارية ضمن آليات تضمن الاستدامة.

وقد حرصت الوزارة على توفير البيئة التعليمية التربوية السليمة الخالية من المخاطر في المدارس، وزيادة الوعي لدى جميع الطلبة والكوادر التعليمية والإدارية والمجتمع المدرسي والشركاء في العملية التعليمية، بأهمية معرفة وتحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها، ومضاعفاتها وآليات التعامل معها، والواجبات المنوطة بكل منهم؛ لذا، كان من المهم والضروري مشاركتهم جميعًا؛ ليؤدي كل منهم واجبه وينفذ التزاماته.

وبناء على ذلك، وضعت وزارة التربية والتعليم استراتيجية تكفل التخفيف من شدة هذه المخاطر على المستويات كافة، وتضمن استمرارية العملية التعليمية التعلمية، إضافة لتطوير آليات إدارة الأمن والسلامة وتنفيذها، ورفد المجتمع المدرسي بآليات تضمن تطبيق تعليمات الأمن والسلامة المدرسية وأدواتها وإرشاداتها بتشاركية؛ لضمان استمرارية التعليم الآمن في الأوقات جميعها.

ولعل تحقيق ذلك يتطلب تأطير الاستراتيجية بالسياسات الإقليمية والوطنية، والأدوات القانونية التي تولي قضايا الحد من الأزمات والمخاطر أهمية كبرى، مما يسهم في تنفيذ خطط إدارة المخاطر؛ انطلاقًا من رؤية الوزارة والتزامًا برسالتها، وذلك في ضوء محددات مفهومة للمصطلحات المذكورة في السياق، وفي نطاقٍ مؤطَّر قابل للضبط والتقييم.

أولًا: الإطار العام

تم تطوير استراتيجية إدارة الازمات والمخاطر وفق منهجية معترف بها دوليًّا كما هو موضح في الأقسام الفرعية الآتية:

إطار عمل السياسات، الرؤية والرسالة، المصطلحات الرئيسة، المنهجية والمحددات.

1.1 إطار عمل السياسات

يعد تحديد السياسات الإقليمية والوطنية والأدوات القانونية التي تأخذ في الحسبان قضايا الحد من المخاطر والأزمات والاستعداد للطوارئ، أمرًا ضروريًّا لتعزيز القدرات المؤسسية لإدارة المخاطر، ويشمل ذلك: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030)، واستراتيجية الأردن الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2022-2030) الصادرة عن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وكودات البناء الوطنية الأردنية، واستراتيجية وخطة الأمن السيبراني الصادرة عن المركز الوطني للأمن السيبراني.

بناء على ما سبق، تتماشى استراتيجية إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم مع التوجهات الوطنية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، واعتبارات عديدة تهدف إلى ضمان الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ، والحد من مخاطر الكوارث ومعالجة أي تحديات، لا سيما أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG4) يسعى إلى **"ضمان التعليم الجيد الشامل والعادل، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"**. إضافة إلى ذلك، هناك أهداف تسلط الضوء على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة المخاطر، منها: الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (SDG 11) الذي ينص على **"إنشاء مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"**، والهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (SDG9) الذي جاء فيه: **"بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار"**. كما تم تسليط الضوء على استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر بوصفها أحد التزامات الأردن الرئيسة في البيان الوطني للالتزامات الصادر عن قمة الأمم المتحدة حول تحويل التعليم في أيلول (سبتمبر) 2022.

وتتماشى الاستراتيجية أيضًا مع الإصدار الثاني لاستراتيجية الأردن الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2023-2030) الصادرة عن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، التي تعد وزارة التربية والتعليم شريكًا منفذًا لستة مشاريع مدرجة في خطة عملها وهي:

- تطوير سجل المخاطر الوطنية، وسجلات المخاطر المحلية، التي تحدد المخاطر وأولوياتها على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.
- إجراء تقييم شامل للمخاطر ذات الأولوية على المستوى الوطني.
- مراجعة التشريعات والقوانين المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات.
- زيادة المعرفة والوعي لدى الإدارة الوسطى وصناع القرار حول إدارة الأزمات والمخاطر.
- دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات في الاستراتيجيات والسياسات والأولويات الوطنية.
- تعزيز القدرة على الصمود باستخدام أداة قياس قدرة الأمم المتحدة للحد من الكوارث.

وتستند الاستراتيجية أيضًا إلى توصيات قطاع التعليم الواردة في تقييم قدرات نظام إدارة مخاطر الكوارث في الأردن لعام (2017)، إضافة إلى وثائق السياسات الوطنية الرئيسة الأخرى، بما في ذلك سياسة تغير المناخ وخطة التكيف (2021). وقد نشرت وزارة البيئة ووزارة المياه والري مؤخرًا خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021-2025) التي تتضمن مكونًا حول المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس، بهدف بناء قدرات المدارس على التكيف مع آثار تغير المناخ وندرة المياه والتخفيف من حدتها. علاوة على ذلك، طورت وزارة البيئة استراتيجية التعليم البيئي من أجل الاستدامة، ووزارة التربية والتعليم هي شريك منفذ لهذه الاستراتيجية.

أما في قطاع التعليم، فإن استراتيجية الأزمات والمخاطر تتماشى مع الخطة الاستراتيجية للتعليم في الأردن (2018-2025) التي تتماشى بدورها مع رؤية الأردن للتحديث الاقتصادي، ورؤية الأردن (2025). وترتكز استراتيجية إدارة المخاطر والأزمات أيضًا على سياسة التعليم من أجل التنمية المستدامة التي تتماشى مع خطة تنمية الموارد البشرية (2015-2025) وخطة الطوارئ لإدارة الامتحانات والاختبارات، وإعلان الأردن بشأن الدمج والتنوع في التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص لمجموعات الأطفال العشر الأكثر عرضة للاستبعاد من التعليم[3]. وفي إطار تطوير الاستراتيجية، استعرضت وزارة التربية والتعليم استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر السابقة لوزارة التربية والتعليم للأعوام (2012-2017).

[3] *وزارة التربية والتعليم:2022، إعلان الأردن بشأن الدمج والتنوع في التعليم* . عمان: وزارة التربية والتعليم. يحدد الإعلان على وجه التحديد الأطفال: المتأثرون بالمخدرات وتعاطي المخدرات؛ من يعاني من عدم المساواة بين الجنسين؛ من الأقليات العرقية واللغوية والاجتماعية؛ من خلفيات فقيرة؛ المعاناة من الإهمال والهجر وسوء المعاملة بما في ذلك الأيتام؛ من تفتقر الى التحفيز ولا يشعربالارتباط؛ ذوي الإعاقة؛ ضمن مؤسسات وبدون حرية التنقل؛ خارج المدرسة؛ لاجئ أو عائد أو غير مسجل.

إضافة إلى السياسات الدولية والإقليمية والوطنية المذكورة أعلاه، من الضروري تحديد الأطر المعيارية التي تدعم هذه السياسات، وتشمل: قانون التربية والتعليم، وإطار التحالف للسلامة المدرسية الشاملة (CSSF)[4]، ومدونة السلوك الوظيفي، وقواعد الممارسة الخاصة بالمباني. حيث تشمل ضمان جاهزية المدارس لاستقبال الطلبة، والتأكد من إجراءات السلامة العامة مثل: خطة جاهزية المدارس قبل البدء بالفصل الدراسي الأول، وخطة الاستعداد لفصل الشتاء، إضافة لاتباع كودات البناء المدرسي الصادرة عن مجلس البناء الوطني (2022)، ومعايير سلامة إنشاء البناء المدرسي، بالتعاون مع الجهات المعنية (ومنها الجمعية العلمية الملكية)، وخطة الطوارئ الخاصة بإدارة الامتحانات والاختبارات، وخطة الأمن والسلامة المهنية في التعليم المهني، ومعايير وتعليمات اختيار مراكز الإيواء وتجهيزها بالتعاون مع الجهات المعنية، والبروتوكولات المعتمدة للتعامل مع سرية البيانات (مثل: نتائج اختبارات الثانوية العامة، وبيانات الموظفين). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن وزارة التربية والتعليم عقدت عددًا من الاجتماعات مع المركز الوطني للأمن السيبراني؛ لتحديد المخاطر السيبرانية التي تواجه وزارة التربية والتعليم، وتطوير ومراجعة السياسات والبروتوكولات المعمول بها في الوزارة والتعليمات المتعلقة بسلامة الطلبة خلال الرحلات والأنشطة المدرسية.

1.2 الرؤية والرسالة

الرؤية: بيئة تربوية آمنة وتعليم مستدام قادر على مواجهة المخاطر.

الرسالة: ضمان استخدام الموارد على الوجه الأمثل للحد من المخاطر، والوقاية منها، والاستعداد لها، وتخفيف آثارها، بجهود تشاركية منسقة ومتكاملة؛ لتعزيز القدرة على ضمان استدامة التعليم.

1.3 المصطلحات الرئيسة

تتناول هذه الاستراتيجية المخاطر الطبيعية والبشرية التي تواجه نظام التعليم في وزارة التربية والتعليم.

يمكن تحديد أبرز المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالحد من الأزمات والمخاطر، وفق الآتي:

- **الخطر**: هو عملية أو ظاهرة أو مادة أو حالة خطرة أو نشاط بشري قد يسبب خسائر في الأرواح، أو إصابات، أو تأثيرات صحية أخرى، أو إضرارًا بالممتلكات، أو فقدان سبل العيش والخدمات، أو اضطرابًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا، أو تدهورًا بيئيًّا[5]. وغالبًا ما تُصنَّف المخاطر حول فئتين رئيستين وفقًا للمنشأ، هما:
  - **المخاطر الطبيعية**: هي التي تنشأ في الغالب عن الظروف أو العمليات الجيوفيزيائية والأرصاد الجوية، والهيدرولوجية، المتعلقة بالمناخ والبيولوجيا. ومن الأمثلة عليها: الزلازل، والانفجارات البركانية، والفيضانات.
  - **مخاطر من صنع الإنسان**: هي المخاطر البشرية التي تنشأ من نشاطات الإنسان الإيجابية والسلبية؛ بسبب العمليات التكنولوجية، والتفاعل البشري مع البيئة، أو العلاقات ضمن المجتمعات. ومن الأمثلة عليها: الحرب، والصراع، وتسرب المواد الخطرة، والتلوث البيئي، وبعض الأوبئة.

[4] التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في قطاع التعليم 2022GADRRRES. *الإطار الشامل للسلامة المدرسية*. تمت الاستعانة بالمصدر في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022: https://gadrrres.net/comprehensive-school-safety-framework/.

[5] الأمم المتحدة. 2016. *تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث*. نيويورك: الأمم المتحدة.

وقد أصبح تصنيف الخطر على أنه "طبيعي بحت" أمرًا صعبًا، فعلى سبيل المثال، قد تؤدي السلوكات البشرية إلى تسريع التغيرات في أنماط الطقس التي ستظهر في النهاية على أنها مخاطر أصلها يعود إلى الطبيعة. ولا بد من ملاحظة أن الخطر ليس كارثة بالضرورة؛ فإذا حُدّد الخطر وعولج بالتخطيط الجيد، فستكون نتيجته السلامة. وإذا تم تجاهل الخطر، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى كارثة وخسائر في الأرواح.

- **الحد من الأزمات والمخاطر**: هو مفهوم يطلق على ممارسة الحد من مخاطرالأزمات عن طريق جهود مُمنهجة لتحليل مسببات هذه الأزمات وإدارتها، بما في ذلك: تقليل التعرض للمخاطر، وتقليل الضعف المتواجد لدى الأشخاص والممتلكات، والإدارة الحكيمة للأراضي والبيئة، وتحسين الجاهزية لمواجهة المخاطر[6]. ويعتمد الحد من المخاطر على قدرة السكان على منع آثار المخاطر والاستعداد لها والتخفيف من حدتها. ولضمان استدامة العمل على إدارة المخاطر واستمرارية التعليم فإنه لا بد من:
  - اتخاذ تدابير وقائية؛ لتجنب الآثار السلبية للأزمات، بما في ذلك: الحد من المخاطر المادية، وحماية البيئة.
  - وضع تدابير الاستعداد؛ لتوقع المخاطر المحتملة والوشيكة، والاستجابة لها، والتعافي منها بصورة فاعلة.
  - اتخاذ تدابير التخفيف؛ لتقليل الآثار السلبية للمخاطر أو الأزمات وتخفيف شدتها، أو الحد منها.
- **الاستدامة**: يشير مصطلح الاستدامة في التعليم إلى استجابة قطاع التعليم للتحديات الملحة والخطيرة التي يواجهها كوكب الأرض، عن طريق إعداد الأجيال الحالية والمستقبلية وتمكينهم من حماية الموارد الطبيعية المحدودة.
- **إدارة الأزمات والمخاطر في التعليم**: تعزيز سلامة أنظمة التعليم ومرونتها، وتقليل احتمالية حدوث أضرار وخسائر من خلال معالجة المخاطر، وتعزيز قدرة النظام على منع وقوع المخاطر، والاستعداد لها.

1.4 منهجية الاستراتيجية

توضح استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر التدخلات على مستوى برامج دعم وزارة التربية والتعليم في زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأزمات والمخاطر، وضمان أن يكون نظام التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية مرنًا ومستدامًا وقادرًا على تحمل الأزمات والمخاطر.

وجاء إعداد الاستراتيجية استجابة لتوجيه معالي وزير التربية والتعليم إلى تكليف فريق محوري لإعداد استراتيجية الأزمات والمخاطر في وزارة التربية والتعليم بالتعاون والتنسيق مع كافة إدارات الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس التابعة لها. ويتألف هذا الفريق المحوري من ممثلين من:

(أ) إدارة التخطيط والبحث التربوي: مديرية البحث والتطوير التربوي، وقسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي، وقسم الخريطة المدرسية، وقسم الأداء المؤسسي، وقسم المتابعة والتقييم (M&E).

(ب) إدارة الأبنية والمشاريع الدولية.

(ج) وحدة التنسيق التنموي (DCU).

استفاد الفريق المحوري من التوجيه والدعم التقنيين المقدمين من اليونسكو ومعهدها الدولي للتخطيط التربوي (IIEP-UNESCO) خلال إعداد الاستراتيجية، في إطار شراكة تعزيز النظام التي تدعمها كندا وإيطاليا والنرويج وسويسرا.

[6] مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. 2009. *مصطلحات الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث*. مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: جنيف.

واستندت الاستراتيجية إلى محتوى مشتق من التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على استدامة التعليم (GADRRRES)، وهو منصة دولية لمختلف المعنيين، تدعو إلى دعم حقوق الطفل والمرونة والاستدامة في التعليم.

وقد كان إطار التحالف للسلامة المدرسية الشاملة (CSSF)[7]، الذي يوفر إرشادات استراتيجية لتعزيز الوصول الآمن والعادل والمستمر إلى التعليم الجيد للجميع هو الإطار الرئيس المستخدم لتوجيه المناقشات وجزءًا من المشاورات لإثراء الاستراتيجية وتطويرها. وبالمجمل، يمكن تقديم نظرة عامة على عملية تطوير الاستراتيجية.

الشكل (1): مراحل تطور الاستراتيجية

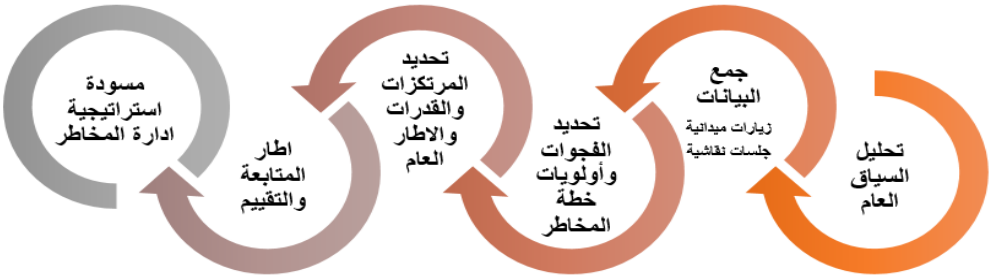

- **مراحل تطوير الاستراتيجية**

طورت وزارة التربية والتعليم هذه الاستراتيجية- استنادًا إلى تصنيفات المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها المملكة- من خلال سلسلة من المشاورات مع الإدارات المعنية في مركز الوزارة، ثم مع مديريات التربية والتعليم كافة البالغ عددها (42) مديرية، إضافة إلى المشاورات الخارجية مع الشركاء والداعمين الدوليين. وقد هدفت الاستشارة الأولى إلى تقييم قدرات إدارة الأزمات الوطنية والمخاطر في المملكة، وتحديد احتياجاتها على مستوى الوزارة ومديرياتها في الأقاليم والمدارس، وشارك فيها ممثلون عن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وممثلون عن مختلف الإدارات والأقسام المعنية في وزارة التربية والتعليم وميدانها التربوي على مستوى الأقاليم الثلاث.

عُقِدت ورش عمل على مستوى الأقاليم الثلاث على مدى 8 أشهر (آذار- تشرين الأول/2022)، جمعت أكثر من (180) ممثلًا من كادر مركز الوزارة والميدان التربوي، حُدّدت خلالها المخاطر المتصلة بقطاع التعليم، ثم رُتّبت هذه المخاطر وصُنفت باستخدام خريطة تصنيف المخاطر؛ لإظهار احتمالية حدوثها، وشدتها، والأثر الناتج منها، باستخدام مقياس مكون من خمسة مستويات، وفق ما هو موضح في الجدول أدناه.

[7] التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في قطاع التعليم GADRRRES.2022. *الإطار الشامل للسلامة المدرسية*. تمت الاستعانة بالمصدر في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022: https://gadrrres.net/comprehensive-school-safety-framework/.

الجدول (1): مقاييس تقييم مؤشر المخاطر.

النتيجة	الاحتمالية	الأثر (الشدة)
5	من المحتمل جدًّا	أثر شديد واسع النطاق
4	محتمل	خطر كبير
3	ممكن	متوسط الخطورة
2	من غير المحتمل	خطورة طفيفة ثانوية
1	من غير المحتمل بصورة كبيرة (مستبعد)	لا يوجد أثر

وتبعا لذلك، قُيّمت السياسات والاستراتيجيات الحالية المطبقة، والقدرات الفنية، والممارسات، وآليات التواصل والتنسيق عند حدوث الأزمات والمخاطر على مستوى مركز الوزارة والمديرية والمدرسة، وحُلّلتِ الفجوات وآلية التمويل بعد تنفيذ زيارات مدرسية قبل ورش العمل وأثناءها، ما كان لها دور كبير في تقديم نظرة متعمقة عن الممارسات وأهم التحديات التي تُمكن المشاركين من تحديد الإجراءات الاستراتيجية الرئيسة لمعالجة الفجوات.

قام الفريق المحوري بعد ذلك بإعداد مسودة الاستراتيجية، وناقشها مع الإدارات المعنية؛ لمراجعة النتائج الأولية والتحقق من صحتها. وتمت مشاركة المسودة مع شركاء الوزارة مثل: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، والسفارة الكندية، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCDO)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والاتحاد الأوروبي، والسفارة الإيطالية، والبنك الألماني للإعمار(KFW) ، والسفارة النرويجية، والسفارة السويسرية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وبرنامج الأغذية العالمي .

بعد ذلك عولجت كافة الملاحظات الواردة من مختلف الجهات ذات العلاقة، ونُقّحت الاستراتيجية، وراجعت جميعُ الإدارات والمديريات المعنية في وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات مسودةَ النسخة الأولية للاستراتيجية؛ بوصف ذلك جزءًا من عملية المصادقة.

1.5محددات الاستراتيجية

تركز هذه الاستراتيجية على معالجة المخاطر الطبيعية والبشرية التي تؤثر في العملية التعليمية في وزارة التربية والتعليم، وتطوير الإجراءات الاستراتيجية التي تعزز القدرات والمهارات وآليات التواصل وغيرها على كافة مستويات النظام التعليمي؛ للتعامل مع المخاطر والأزمات، وتحديدًا في ما يتعلق بزيادة منعة نظام التعليم الأردني، والاستعداد للمخاطر التي تواجهه، والاستجابة لآثارها، والتخفيف من حدتها.

وفي هذا السياق، فإن عملية تصنيف المخاطر التي أجريت خلال هذه المشاورات تستند إلى تصورات فردية من حيث شدة المخاطر على التعليم واحتمال وقوعها وأثرها، وبما أن المخاطر المحددة تختلف اختلافًا كبيرًا من منطقة إلى أخرى، فإن الجهود المبذولة لتقديم لمحة عامة عن المخاطر الرئيسة التي تواجه البلد قد لا تعكس كافة المخاطر التي تواجه الطلبة والمعلمين على مستوى المدرسة. ومن ثمّ اعتمدت وزارة التربية والتعليم نهجًا في إدارة الأزمات والمخاطر وجعلها جزءًا أساسيًّا من استراتيجيتها والتخطيط على مستوى المدرسة؛ لضمان قدرة الجهات التعليمية في المستويات اللامركزية على تطوير مناهج محلية لإدارة الأزمات والمخاطر لتلبية احتياجاتها الخاصة، التي قد تتغير مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى إعادة تحديد أولويات الاحتمال المتوقع لحدوث المخاطر وشدتها وأثرها.

علاوة على ذلك، يعد عدم توافر الموارد المالية اللازمة محددًا كبيرًا يمكن أن يواجه وزارة التربية والتعليم عند تنفيذ خطتها الاستراتيجية، إضافة إلى مجموعة من المخاطر التشغيلية المستقبلية التي تقع خارج نطاق هذه الإستراتيجية ولكن يمكن أن تؤثر في تنفيذها.

ثانيا: الأزمات والمخاطر وأثرها في التعليم في الأردن

وفقًا للإصدار الثاني لاستراتيجية الأردن الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2022-2030) الصادرة عن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، فإن مجموعة واسعة من الأزمات والمخاطر تشكل تهديدًا للأردنيين بشكل عام، ولقطاع التعليم بشكل خاص، مما يترتب عليه آثار جسيمة قد تعرقل سير الحياة في مختلف القطاعات، لا سيما التعليم.

2.1 الأزمات والمخاطر.

يوضح هذا القسم المخاطر الرئيسة التي تؤثر في نظام التعليم في المملكة، ويوفر أساسًا لخيارات السياسات والاستراتيجيات الموضحة في الفصل الثالث.

ووفق ما هو موضح في الشكل (2)، فإن المخاطر الرئيسة المحدَّدة في مشاورات الأقاليم الثلاثة، صُنفت بحسب احتمال تكرارها، أو أثرها الكبير في نظام التعليم في المملكة. ومن أهمها: المخاطر البيولوجية، ومخاطر الطقس، والزلازل، والحدود، والاضطرابات الاجتماعية، والأمن السيبراني، والفيضانات، والأمن الغذائي، والجفاف، والمخاطر الصناعية، والانهيارات الأرضية، والحفر الانهدامية، والجراد.

الشكل 2: مؤشرات المخاطر في المملكة الأردنية الهاشمية[8]

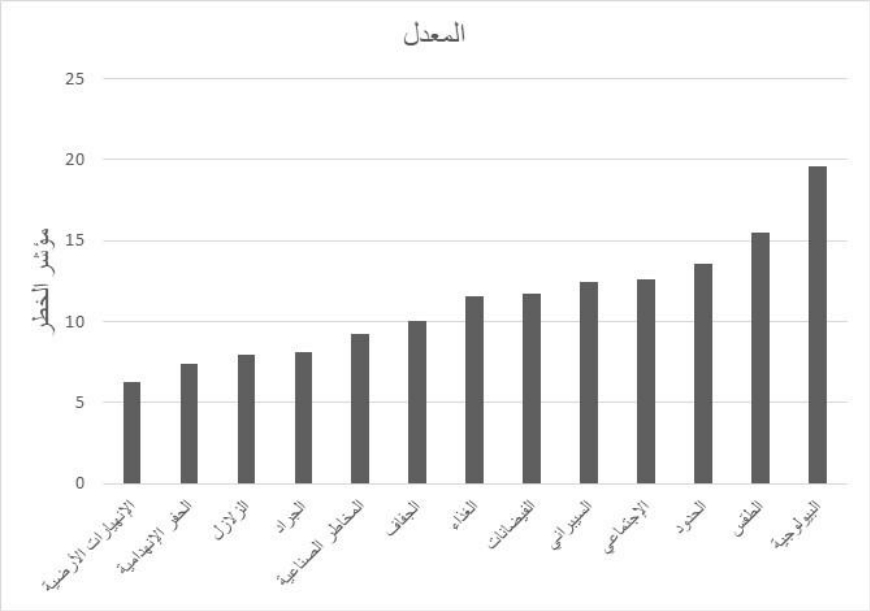

[8] وقد تتعرض أي منطقة لتهديد خطر معين يمكن أن يصبح خطرًا استراتيجيًا عندما يتطور من حدث إلى أزمة، ومن ذلك: المخاطر الإعلامية، ومخاطر التطرف، ومخاطر المخدرات، وانهدام الأسر وتفككها، والحرائق، والنمل الأبيض، وغيرها.

- **مخاطر الطقس**: هي المخاطر الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة إلى أعلى من معدلاتها الطبيعية، أو انخفاضها إلى أقل من معدلاتها الطبيعية.

- **المخاطر الاجتماعية**: هي المخاطر الناجمة عن النزاعات والاضطرابات والتخريب المتعمد، وما ينجم عنها من تبعات، وما يتفاقم عن المشكلات الأسرية والعائلات من تسرب الطلبة وعمالة الأطفال تحت السن القانوني، والزواج المبكر وغيرها.

- **مخاطر الحدود**: هي المخاطر الناجمة عن القرب من المناطق الحدودية، وتتمثل في: اللجوء والنزوح، والهجرة القسرية، والتهريب.

- **الخطر السيبراني**: هو الخطر الناجم عن تهديد عملية حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية التي تهدف إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو تدميرها؛ بغرض الاستيلاء على المال من المستخدمين أو مقاطعة عمليات الأعمال العادية.

- **مخاطر الفيضانات:** هي المخاطر الناجمة عن تجمع المياه من مناطق مرتفعة، وانسيابها باتجاه المناطق المنخفضة، مع عدم قدرة الأرض أو مناهل التصريف على استيعابها.

- **مخاطر الأمن الغذائي**: هي المخاطر الناجمة عن اختلال الأمن الغذائي. ويقصد بالأمن الغذائي: مدى توفر الغذاء الكافي والأمن خلال كافة الأوقات، بحيث يكون ذا قيمة غذائية عالية، ومتنوعًا، ومتوازنًا.

- **مخاطر الجفاف**: هي المخاطر الناجمة عن انقطاع أو ضعف الهطول المطري مدة طويلة، مما يؤدي إلى انخفاض مخزون المياه، ومن ثم عدم نموّ المزروعات ونباتات الرعي، وما يترتب على ذلك من آثار في صحة الإنسان ورفاهه.

- **المخاطر الصناعية**: هي المخاطر الناجمة عما يتدخل الإنسان في صنعه، وقد يؤدي إلى خطر، مثل خطر وجود مصنع الكلور أو مصفاة البترول.

- **المخاطر البيولوجية**: وتتمثل في المواد التي تهدد صحة البشر والكائنات الحية الأخرى والتي يمكن أن تكون من أصل عضوي، أو تنتقل عن طريق ناقلات بيولوجية، بما في ذلك الكائنات الدقيقة المسببة للأمراض والسموم والمواد النشطة بيولوجيًا. ومن الأمثلة على ذلك: البكتيريا، والفيروسات، والطفيليات، إضافة إلى الحيوانات البرية السامة، والحشرات والنباتات السامة، والبعوض حامل العوامل المسببة للأمراض.

- **مخاطر الجراد**: وهي المخاطر الناجمة عن تعرض المناطق الزراعية لآفة الجراد التي تقلل الإنتاج الزراعي وتعطل الحياة العامة، مما يؤدي إلى التقليل من كمية المراعي الخضراء والأعشاب التي ستؤثر مباشرةً في الثروة الحيوانية وحيوانات الرعي.

- **مخاطرالزلازل**: تعرف الزلازل بأنها تحرك الصفائح الأرضية التكتونية، مما قد ينتج عنه دمار في البنية التحتية وهزّات وارتدادات على سطح الأرض، ومن المحتمل تشكّل ما يعرف بالتسونامي (ارتفاع مستوى الموج لعدة أمتار)، الذي يشكل تهديدًا مباشرًا للطبيعة والإنسان.

- **مخاطرالحفر الانهدامية**: وهي ما يسقط من الأرض على ارتفاعات تتراوح عدة أمتار داخل بقعة من الفراغ الأرضي نتيجة وجود ما يسمح لذلك، من هواء أو فراغ بين طبقتين، أو اختلاف تركيبة طبقتين من الأتربة فوق بعضهما.

- **مخاطرالانهيارات الأرضية**: هي ما يتحرك من طبقات أتربة فوق بعضها البعض نتيجة اختلافات في ارتفاعاتها.

الشكل 3: مؤشرات المخاطر في الأقاليم الثلاثة

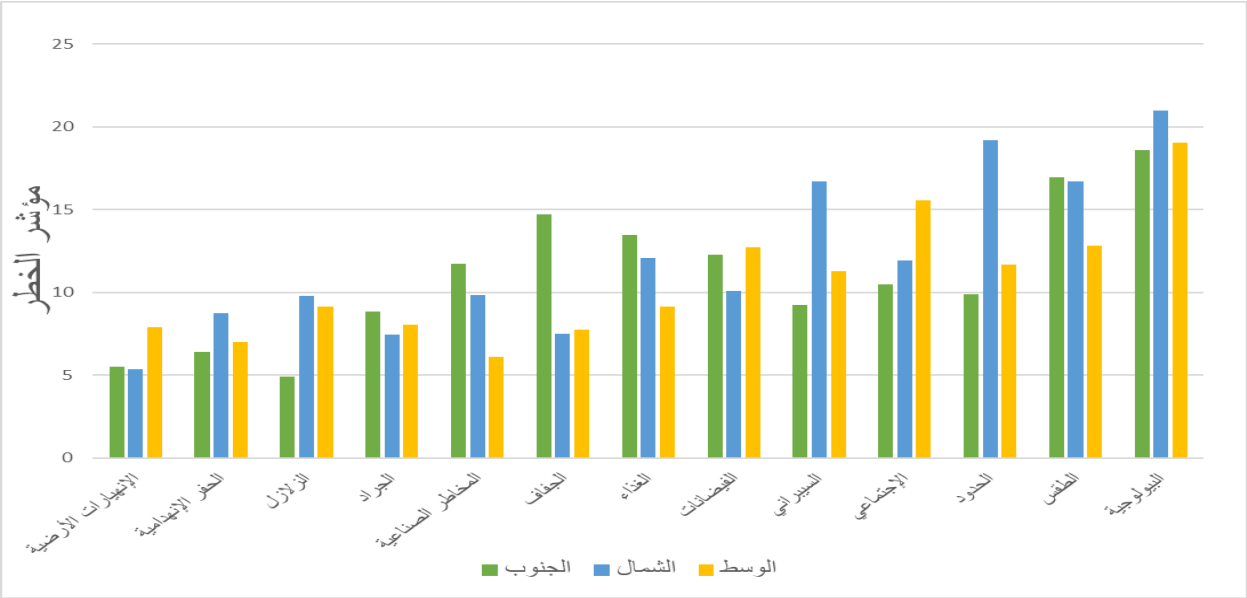

يوضح الشكل (3) أن المخاطر المؤثرة في قطاع التعليم تختلف من منطقة إلى أخرى حسب: احتمالية تكرارها، وشدتها، وأثرها المتوقع؛ ففي إقليم الجنوب عُدّت العوامل البيولوجية، ومخاطر الطقس، والجفاف، والغذاء، والفيضانات المخاطر الخمسة الأكثر انتشارًا وتكرارًا، وفي إقليم الوسط عدّت المخاطر البيولوجية، والاجتماعية، ومخاطر الطقس، والفيضانات، والحدود الأكثر أثرًا وانتشارا. أما في إقليم الشمال فعُدّت المخاطر الخمس الأكثر انتشارًا: المخاطر البيولوجية، والحدود ، ومخاطر الطقس، والأمن السيبراني، والغذاء.

2.2 تأثير الأزمات والمخاطر في التعليم في الأردن

تؤثر المخاطر الرئيسة المحددة سابقًا في التعليم تأثيرًا متفاوتًا من حيث الوصول والجودة والإدارة؛ وقد تبين أن المخاطر الطبيعية والبشرية هي الأكثر انتشارًا وأثرا في مكونات التعليم كافة، بما في ذلك: بنية المدارس التحتية، والطلبة، والكوادر التعليمية والإدارية، ومواد التعليم والتعلم، والمرافق، والطرق المدرسية، التي بدورها تؤدي إلى اختلال العملية التعليمية التعلمية، ومن ثمّ انخفاض عام في التحصيل التعليمي، لا سيما الإناث وغيرها من الفئات الاجتماعية والاقتصادية المحرومة والمهمشة والطلبة ذوي الإعاقة؛ مما يعزز عدم المساواة، ويفاقم الآثار النفسية والاجتماعية (من إحباط ووحدة وتوتر على المدى القصير والمتوسط عند الطلبة)، إضافة إلى توليد ضغوط على الموازنة العامة؛ بسبب أعمال الصيانة الضرورية لضمان استمرار العملية التعليمية في بيئة آمنة.

وفي ما يأتي بيان المخاطر الرئيسة الثمانية، وأمثلة لكيفية تأثيرها في قطاع التعليم من حيث الوصول والجودة والإدارة:

1- المخاطر البيولوجية

تؤثر المخاطر البيولوجية، مثل تفشي الأمراض كجائحة كوفيد-19، تأثيرًا كبيرًا في العملية التعليمية التعلمية، حيث تُضعِف تقديم خدمات التعليم بسبب إغلاق المدارس مدة طويلة. بل يمكن أن توقف الوصول إلى التعليم، لا سيما لدى الطلبة من الفئات الاجتماعية والاقتصادية المحرومة والمهمشة؛ فقد استغرق الانتقال من التعلم الوجاهي إلى طرائق التعلم عبر الإنترنت أو التعلم المتمازج وقتًا طويلًا استمر ل (148) يومًا. ويعود سبب التأخير إلى محدودية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

بالإنترنت، ونقص الأجهزة الذكية. وضمن هذا السياق، يشكل ضمان جودة التعليم عبر الإنترنت تحديًا إضافيًّا في ظل افتقار المعلمين إلى القدرات اللازمة لدعم الطلبة وإشراكهم عن بُعد. ويمثل تكيف المناهج والكتب المدرسية تكيفًا كاملًا مع احتياجات التعلم عن بعد وعدم تلقي الطلبة دعمًا كافيًا من أسرهم لتسهيل تعلمهم، تحديات أخرى لا تقل أهمية عن غيرها.

2- مخاطر الطقس

إن المخاطر المتعلقة بالطقس، بما في ذلك موجات الحر والبرد الشديدة، والعواصف الثلجية والأمطار الغزيرة الناتجة من تغير المناخ، تؤدي إلى مخاطر أخرى كالجفاف والفيضانات؛ إذ إن ندرة المياه تجعل أراضي المملكة حساسة بيئيًّا بصورة كبيرة[9]. وتؤثر هذه المخاطر في التعليم بعدة طرق خاصة بما يتعلق في إتلاف البنية التحتية المدرسية والمواد التعليمية بكافة أشكالها، وتأثيرها في صحة الطلبة وكادر المدرسة ورفاههم. وقد تؤدي هذه المخاطر إلى انقطاع التعليم بسبب إغلاق المدارس، ليس فقط أثناء الطوارئ، ولكن بعدها أيضًا، فأحيانًا كثيرة يلزم إجراء صيانة للمرافق المدرسية المتضررة وإصلاح لها، مع الأخذ في الحسبان أن المناطق المضيفة للاجئين معرضة أكثر لمخاطر الطقس؛ لأنها تعتمد في الغالب على مساكن ومدارس مؤقتة أو شبه دائمة. وتشكل مخاطر الطقس أيضًا تحديًا لبعض مديريات التربية والتعليم، فالمناطق المعرضة للمخاطر أقل جاذبية للكوادر التعليمية، مما يشكل ضغطًا إضافيًّا على موازنة التعليم.

3- مخاطر الحدود

تعد مخاطر الحدود ونزوح اللاجئين من المخاطرالرئيسة المؤثرة في نظام التعليم لا سيما في إقليم الشمال؛ بسبب قربه من سوريا.[10] ووفق ما هو مبين في استراتيجية المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، فإن ما يقارب ثلاثة ملايين لاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا يقيمون في الأردن، إضافة إلى ما يقدَّر بنحو (600) ألف سوري أو أكثر غير مسجلين ولكنهم يعيشون في الأردن[11]؛ ذلك أن الأردن يجاور ثلاث دول عربية غير مستقرة سياسيًّا.[12] ومن ثمّ، يشكل استيعاب مزيد من الطلبة في نظام التعليم أمرًا صعبًا، وغالبًا ما يستغرق وقتًا لتأمين الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان تقديم خدمات تعليمية مناسبة. إضافة لاحتياجات الطلبة النفسية والاجتماعية جراء النزوح، ما يتطلب تخصيص معلمين مؤهلين أو أخصائيين للتعامل مع هذه الحالات بصورة جيدة. ولزيادة إمكانية وصول الطلبة النازحين إلى التعليم، تعمل المدارس بنظام الفترتين؛ حتى يتمكن أكبر عدد من الطلبة من الالتحاق بالمدرسة، مما قد يضر بجودة التعليم والتعلم. علاوة على ذلك، يُعدّ توافر بيانات النازحين ودقتها أمرًا أساسيًا لاتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية المناسبة، مما يضيف عبئًا إضافيًّا على نظام التعليم.

---

[9] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. 2023. *الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث الطبعة الثانية (2023-2030)*، صفحة 64. عمان. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

[10] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2022). *"الوضع الجنساني وخريطة العمر الأردنية -31أكتوبر 2022"* . تمت الاستعانة بالمصدر في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022:. https://data.unhcr.org/en/documents/details/96601

[11] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. 2023. *الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث الطبعة الثانية (2023-2030)*، صفحة 64. عمان. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

[12] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. 2023. *الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث الطبعة الثانية (2023-2030)*، صفحة 64. عمان. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

4- المخاطر الاجتماعية

يتمتع التعليم بالقدرة على تعزيز الترابط والتعايش بين أفراد المجتمع. ومع ذلك، فإن هناك مجموعة من المخاطر الاجتماعية التي تقوّض عرى المجتمع المدرسي؛ مثل: التخريب، والعنف، والتنمر بين الأشخاص، وهي تؤثر تأثيرًا خطيرًا في الصحة النفسية للطلبة والكوادر التعليمية وبيئة التعليم والتعلم وجودة تقديم خدمات التعليم، وقد تؤدي إلى تسرب الطلبة من المدارس.

5- المخاطر السيبرانية

إن تقديم الخدمات التعليمية الحديثة يتضمن بصورة متزايدة مكوّنات تُقَدّم عبر الإنترنت. ومن ثمّ، فإن المخاطر السيبرانية يمكن أن تؤثر في استمرارية نظام التعليم. لأجل ذلك، أحرز الأردن تقدمًا كبيرًا في مجال الأمن السيبراني؛ إذ تأسس النظام الداخلي للمركز الوطني للأمن السيبراني وفقًا لقانون الأمن السيبراني رقم (16) لسنة (2019) في عام (2020)؛ وذلك لحماية المملكة من حوادث الأمن السيبراني ومراقبة فضائه الوطني. وبناء عليه احتل الأردن المرتبة (71) عالميًّا (مقارنة بعام 2019) والمرتبة (10) في العالم العربي في مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام (2020) (بانخفاض عن عام 2018)[13]، وذلك استنادًا إلى نتائج التقرير العالمي للأمن السيبراني (IndexCyber SecurityGlobal-GCI) الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات في حزيران 2021.[14] ومع ذلك، تبقى عملية عزل البيانات والأجهزة من الهجمات الإلكترونية أمرًا صعبًا؛ إذ يمكن ألا تكون المدارس مجهزة بوسائل الحماية الأمنية اللازمة لضمان السلامة، وقد تتعرض الأنظمة الأساسية عبر الإنترنت لخطر القرصنة، مما يؤثر في الوصول إلى محتوى التعلم عبر الإنترنت، وقد يستهدف التصيد الاحتيالي أو البرامج الضارة الطلبة الذين لا يدركون الأثر المحتمل لفتح رسائل البريد الإلكتروني أو الروابط المشبوهة. يضاف إلى ذلك، أن انتهاك البيانات قد يؤثر في سرية بيانات المدارس المخزّنة، كسجلات الطلبة أو غيرها من المعلومات الخاصة المخزنة باستخدام برامج متصلة بالإنترنت.

6- الفيضانات

تعد الفيضانات من أكثر المخاطر الطبيعية شيوعًا في الأردن.[15] ومن أشدها إعاقة للتعليم؛ لما ينجم عنها منن أضرار مادية تصيب المرافق التعليمية، والطرق المؤدية إلى المدارس؛ إذ يتحفظ كثيرٌ من الآباء على إرسال أطفالهم إلى المدرسة لضمان سلامتهم. ويمكن أن تؤدي الفيضانات أيضًا إلى عواقب صحية خطيرة نتيجة تفشي الأمراض الجلدية والأمراض التي تنقلها المياه. وقد يتسبب الأثر المالي للفيضانات بضغوط كبيرة على الميزانية؛ بسبب التكلفة الباهظة لأعمال الصيانة.

7- مخاطر الأمن الغذائي

تتسبب مخاطر الطقس والفيضانات والجفاف وغيرها في تشكيل مخاطر أخرى من أهمها: الأمن الغذائي الذي يؤثر في نظام التعليم، إذ يؤدي نقص الغذاء بشكل غير مباشر في الوصول إلى التعليم وجودته وإدارته. وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن المملكة الأردنية الهاشمية "بلد فقير في الموارد ويعاني عجزًا غذائيًّا، وله أراضٍ زراعية محدودة، ولا توجد فيه موارد نفطية، وإمدادات المياه به شحيحة"،[16] علاوة على الانتشار المتزايد لآثار تغير المناخ التي تهدد بمزيد من تفاقم تحديات الأمن الغذائي

---

[13] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. 2023. *الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث الطبعة الثانية (2023-2030)*، صفحة 63. عمان. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

[14] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. 2023. *الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث الطبعة الثانية (2023-2030)*، صفحة 63. عمان. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

[15] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. 2023. *الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث الطبعة الثانية (2023-2030)*، صفحة 50. عمان. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

[16] *برنامج الأغذية العالمي 2022. الأردن [صفحة ويب]. تمت الاستعانة بالمصدر في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022: https://www.wfp.org/countries/jordan.*

والمائي. ويمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي يمكن إلى آثار صحية خطيرة على الأطفال؛ كسوء التغذية التي تؤثر في التنمية المعرفية والاجتماعية. وقد يتعرض الأطفال من الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي المستمر لخطر التغيب عن المدرسة أو التسرب بشكل كامل؛ لذا تحرص وزارة التربية والتعليم على تنفيذ المشروع الوطني للتغذية المدرسية في الأردن؛ لضمان حصول الطلبة على وجبات غذائية، ولكن، غالبًا ما يكون ذلك بتكلفة عالية.[17]

8- الجفاف

يتسم الأردن بندرة المياه؛ ذلك أن موارد المياه المتجددة في المملكة محدودة، وغير كافية لتلبية الطلب. ووفقًا للمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، انخفضت حصة الفرد السنوية من المياه المستدامة من حوالي (500) متر مكعب في عام (1975)، إلى (140) مترًا مكعبًا في عام (2010)، إلى أقل من (100) متر مكعب في عام (2017)، وهو أقل بكثير من خط الفقر البالغ (1000) متر مكعب للفرد في السنة (لكافة الاستخدامات).[18] وقد حدثت حالات الجفاف ثلاث مرات متتالية على الأقل خلال الأربعين عامًا الماضية، ومن المتوقع أن تزداد على التوالي كل (20-25) سنة. ومن المتوقع حدوث فترات جفاف متوسطة كل ثلاث إلى أربع سنوات، في حين يتوقع حدوث جفاف شديد كل ست سنوات إلى سبع. وسيؤدي الجفاف إلى زيادة انخفاض توافر المياه (في حدود 15-20٪)[19] في المناطق المتضررة من الجفاف، مما سيؤثر في الوصول العادل إلى التعليم؛ إذ قد يتوقف الطلبة عن الذهاب إلى المدرسة بصورة متزايدة، أو يتركون المدرسة بشكل كامل. وقد تعاني المدارس في المناطق المعرضة للجفاف انعدام الأمن المائي، مما يؤدي إلى عدم توفر المياه الصالحة للشرب والمياه لأغراض الصرف الصحي، وفي غياب مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) الملائمة والفاعلة، يتفاقم خطر تسرب الإناث من المدرسة. ومن الآثار الصحية الخطيرة للجفاف: تفشي الأمراض المنقولة بالهواء التي تسبب إغلاق المدارس، وحرمان الطلبة من حقهم في الحصول على تعليم جيد. وقد يشكل الجفاف لمدة طويلة عبئًا ماليًّا كبيرًا على مجتمعات التعليم؛ ويرجع ذلك جزئيًّا إلى الحاجة إلى توفير خزانات المياه، ونقل المياه الصالحة للشرب إلى المدارس.

بناء على ما سبق، ستحصر الاستراتيجية المخاطر وتراجعها بصورة دورية ومستمرة، بحيث تعكس خصوصيات المناطق والمدارس؛ لأن أولويات المخاطر تتغير حسب الظروف المحيطة بالبيئات المختلفة، وستتم هذه العملية ضمن آلية متكاملة للتعامل مع المخاطر تضمن حصر المخاطر وتحليلها، ووضع الخطط للحد من احتمالية حدوثها، وتخفيف آثارها في حال حدوثها، من خلال خطط الاستجابة للمخاطر والتعافي منها؛ لضمان استدامة العملية التعليمية.

ثالثًا: استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر في وزارة التربية والتعليم

تتمحور استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر حول أربعة مكونات رئيسة، تتماشى مع التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في استمرار التعليم وإطار السلامة المدرسية الشاملة[20] وهي:

1) تمكين الأنظمة والإدارة.
2) مرافق تعلم آمنة.
3) إدارة السلامة المدرسية واستمرارية التعليم.
4) التوعية للحد من المخاطر والمرونة.

---

[17] لمعرفة المزيد عن التغذية المدرسية في الأردن، راجعا لاستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم (2021- 2025)

[18] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. 2023. *الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث الطبعة الثانية (2023-2030)*، صفحة 55-56. عمان. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

[19] المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. 2023. *الاستراتيجية الوطنية الأردنية للحد من مخاطر الكوارث الطبعة الثانية (2023-2030)*، صفحة 55-56. عمان. المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

[20] يتم تنظيم المكونات حول الركائز الثلاث لإطار السلامة المدرسية الشاملة، بالإضافة إلى العناصر الأساسية المتعلقة بأنظمة التمكين.

يرتبط كل مكون بأحد مجالات الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (ESP)[21] أو أكثر، ويحتوي على مجموعة من المكونات الفرعية تنفّذ عبر سلسلة من الإجراءات الاستراتيجية؛ لضمان استمرارية التعليم والوصول العادل إلى تعليم جيد أثناء الأزمات، والاستجابة للتحديات المحصورة، والتأكد من قدرة الطلبة والكوادر التعليمية والإدارية والمجتمعات المدرسية على الصمود في مواجهة المخاطر، والمرونة، والتنسيق الفاعل.

- **المكون الأول: تمكين الأنظمة والإدارة.**

النتيجة المرجوة: إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأزمات والمخاطر في كافة مستويات وزارة التربية والتعليم الأردنية.

- **المكون الثاني: مرافق تعلم آمنة.**

النتيجة المرجوة: توفر بيئة تعليمية وبنية ومرافق آمنة للطلبة والكوادر التعليمية والإدارية ومجتمع المدرسة.

- **المكون الثالث: إدارة السلامة المدرسية واستمرارية التعليم.**

النتيجة المرجوة: ضمان توفر بيئات مدرسية آمنة وشاملة تضمن استمرارية التعليم مع المرونة في الاستجابة للمخاطر.

- **المكون الرابع: التوعية للحد من المخاطر والمرونة.**

النتيجة المرجوة: اتسام الطلبة والكوادر التعليمية والإدارية ومجتمعات المدارس بالمرونة والقدرة على مواجهة المخاطر والصمود أمامها.

المكون الأول: تمكين الأنظمة والإدارة

يتواءم هذا المكون مع المجال الثالث من الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (دعم النظام)، ويركز على دعم وتطوير القدرات البشرية والفنية والمالية لإدارة الأزمات والمخاطر في وزارة التربية والتعليم؛ للتعامل مع المخاطر التي تواجه نظام التعليم في المملكة، ولضمان سلامة الطلبة والكوادر التعليمية والإدارية وصحتهم ورفاههم، مع إيلاء اهتمام خاص لمجموعات الأطفال الأكثر عرضة للاستبعاد من التعليم[22]، وبناء ثقافة إدارة الأزمات والمخاطر في الدولة؛ بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأزمات والمخاطر في كافة مستويات وزارة التربية والتعليم الأردنية.

مسوغات تمكين الأنظمة

بالرغم من الدعم الحكومي المتواصل لخلق بيئة سياسية قوية لإدارة المخاطر في المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوجود المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات -الجهة المسؤولة عن إجراء تقييم المخاطر والمتابعة على المستوى الوطني-إلى جانب الوزارات والهيئات المعنية، تؤكد وزارة التربية والتعليم ضرورة تحليل المخاطر المتعلقة بنظام التعليم الذي بدوره يطوّر تدابير الوقاية والاستجابة في أوقات المخاطروالأزمات. هناك حاجة ملحة لزيادة المعرفة بالتعامل مع المخاطر التي تواجه نظام التعليم التي تقتصر على تدريب جهاز الدفاع المدني موظفي وزارة التربية والتعليم، وتوعيتهم بالمفاهيم العامة لإدارة الأزمات والمخاطر عند الحاجة.

[21] لاحظ أنه في بعض الحالات، تمت تغطية مكونات استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر ضمن المجالات المتعددة. للتوضيح، تم تحديد الروابط الرئيسة فقط في هذا القسم.

[22] كما هو محدد في إعلان الأردن حول الدمج والتنوع في التعليم.

وفي ما يتعلق بتقييم الاحتياجات لمواجهة المخاطر، وُضعت بعض الخطط التي تضمن مواءمة الخطة للسياقات المختلفة. ومن ذلك: وضع خطة الشتاء، وخطة أخرى للاستعداد للعام الدراسي، وثالثة للطوارئ؛ إذ غالبًا ما تُطوَّر هذه الخطط حسب تباين الاحتياجات، لكنها بحاجة إلى آليات مؤسسية؛ لضمان تقييمات منتظمة للاحتياجات المتعلقة بالمخاطر؛ للحد منها والاستعداد لها، والتخفيف من شدتها. إن عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالمخاطر التي تواجه قطاع التعليم يعيق اتخاذ القرارات وتمكين المتابعة اللازمة.

واستنادًا إلى اهتمام أصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم وشركائها بإدارة ملف الأزمات والمخاطر، استُحدث في إدارة التخطيط والبحث التربوي قسم إدارة المخاطر؛ لضمان التخطيط السليم والتنسيق الدقيق والمتابعة الفاعلة، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات على كافة المستويات. ولأن الدعم المخصص للطوارئ يعد عاملًا مقيّدًا للاستجابة السريعة للأزمات، فإن هناك حاجة لضمان التمويل المستدام لإدارة المخاطر، وذلك بتخصيص موارد مالية مناسبة؛ من أجل دعم الاستجابة للمخاطر وتدابير الوقاية.

المكونات الفرعية

تنبثق عن المكون الأول مجموعة من المكونات الفرعية يمكن تلخيصها في ما يأتي:

المكونات الفرعية للمكون الأول.

المكون الفرعي 1.1: المتابعة والتحليلات المنتظمة للمخاطر بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والشركاء.
المكون الفرعي 1.2: الإطار الاستراتيجي والتنفيذي لإدارة الأزمات والمخاطر لكافة مستويات نظام التعليم.
المكون الفرعي 1.3: الإجراءات والترتيبات التنظيمية لإدارة الأزمات والمخاطر.
المكون الفرعي 1.4: التواصل والتوعية لإدارة الأزمات والمخاطر.
المكون الفرعي 1.5: تمويل إدارة الأزمات والمخاطر.

المكون الفرعي (1.1): المتابعة والتحليلات المنتظمة للمخاطر بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والشركاء.

لتحقيق المكون الفرعي (1.1)، لا بد من تنفيذ إجراءات إستراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار المتابعة والتحليلات المنتظمة للمخاطر بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والشركاء.

1.1.1	تشارك وزارة التربية والتعليم بانتظام في أنشطة متابعة المخاطر وتحليلها على المستوى الوطني بقيادة المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والمعنيين الآخرين.
1.1.2	تصنف وزارة التربية والتعليم سنويًّا الأزمات والمخاطر الطبيعية والبشرية التي تؤثر في التعليم بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.
1.1.3	تضع وزارة التربية والتعليم سيناريوهات المخاطر التي تتضمن احتياجات البيانات ومصادرها كجزء من الخطط التشغيلية لإدارة الأزمات والمخاطر التي قد تنعكس على العملية التعليمية التعلمية.

1.1.4	تنشئ وزارة التربية والتعليم قاعدة بيانات للمخاطر، وبروتوكول مشاركة؛ لتوفير معلومات عن إدارة الأزمات والمخاطر على مستوى الوزارة ومديرياتها، من نظام إدارة المعلومات التربوية ونظام المعلومات الجغرافية.
1.1.5	تضع وزارة التربية والتعليم أدوات متابعة المخاطر المتعلقة بالتعليم وتقييمها وتحليلها، بالتنسيق مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والوزارات المعنية.

يعد العمل على ضمان المتابعة والتقييم والتحليل المنتظمين للمخاطر بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والشركاء أمرًا أساسيًّا لضمان استعداد نظام التعليم للمخاطر واستدامته. ونتيجة لذلك، تشارك وزارة التربية والتعليم في عمليات متابعة المخاطر وتقييمها وتحليلها بانتظام؛ لتقوم بتنفيذ أنشطة الاستعداد والاستجابة المحلية الملائمة بالتعاون مع جهاز الدفاع المدني والوزارات التنفيذية ولجان اللامركزية والبلديات بما يتواءم مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

في الوقت نفسه، تعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير أدوات متابعة المخاطر وتقييمها وتحليلها؛ لضمان استمرارية التعليم قبل الأزمة وأثناءها، بالتنسيق مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والوزارات المعنية؛ لتجنب الازدواجية في العمل. أخيرًا، ستطور وزارة التربية والتعليم سيناريوهات للمخاطر تتضمن حجم البيانات المطلوبة ونوعها من خلال بيانات نظام إدارة المعلومات التربوية ونظام المعلومات الجغرافية.

اما فيما يتعلق في أمن وسلامة الأنظمة وقواعد البيانات والبنية التحتية التكنولوجية فسوف تقوم وزارة التربية والتعليم بإعداد خطط وآليات تضمن استمرار توفير انظمة رقمية امنة وفعالة تعمل على استمرارية العملية التعليمية التعلمية بالإضافة الى توفير المعدات والتجهيزات في موقع الأزمات تكون قادرة على تلبلية الاحتياجات الطارئة في حال وقوع المخاطر

سينفذ هذا المكون ويتابعه: إدارة التخطيط والبحث التربوي (قسم إدارة المخاطر)، والمديريات المعنية، والمدارس، بالتعاون والتنسيق مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، والوزارات التنفيذية.

المكون الفرعي (1.2): الإطار الاستراتيجي والتنفيذي لإدارة الأزمات والمخاطر لكافة مستويات نظام التعليم.

لتحقيق المكون الفرعي (1.2)، لا بد من تنفيذ إجراءات إستراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في الإطار الاستراتيجي والتنفيذي لإدارة الأزمات والمخاطر لكافة مستويات نظام التعليم.

1.2.1	تضع وزارة التربية والتعليم إجراءات بناءً على استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر التي تحدد المخاطر المؤثرة في قطاع التعليم.
1.2.2	تقدم وزارة التربية والتعليم أداة التقييم الذاتي على مستوى المدرسة (قائمة تحقق/ رصد) للجان المدرسية؛ لتحديد المخاطر التي تواجه المدارس والطلبة والكوادر التعليمية.
1.2.3	تقدم وزارة التربية والتعليم نموذج دليل إرشادي للمدارس؛ لوضع خطة سنوية محددة التكلفة لإدارة الأزمات والمخاطر كجزء من خطة المدرسة التطويرية
1.2.4	تضع وزارة التربية والتعليم إرشادات للمديريات بالتشاور مع رؤساء الأقسام المعنيين حول تكامل إجراءات إدارة الأزمات والمخاطر التي تتطلب التمويل والمتابعة.

لضمان إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأزمات والمخاطر في وزارة التربية والتعليم، سيُشكَّل إطار عمل استراتيجي وتنفيذي على كافة المستويات. ستُحدَّد الإجراءات بالتوافق مع استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر؛ لتقليل المخاطر،

والاستعداد لها، وتحديد آليات التعامل معها، والتخفيف من آثارها، وتحديد الدروس المستفادة منها. وفي الوقت نفسه، يمكن للجان المدرسية استخدام أدوات التقييم الذاتي على مستوى المدرسة لتحديد المخاطر.

وفي ما يتعلق بالتمويل، تقدم وزارة التربية والتعليم نموذج دليل إرشادي للمدارس لوضع خطة سنوية محددة التكلفة لإدارة الأزمات والمخاطر كجزء من خطة المدرسة التطويرية، بما في ذلك إجراءات المتابعة والتقييم وتقديم التقارير إلى مديريات التربية والتعليم.

سينفذ هذا المكون الفرع ويتابعه أصحاب المصلحة الوطنيون الرئيسيون والشركاء المنفذون: قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم، وإدارة التعليم، وإدارة الإشراف والتدريب التربوي، وإدارة التخطيط والبحث التربوي، ووحدة جودة التعليم والمساءلة، ومديريات التربية والتعليم.

المكون الفرعي (1.3): الإجراءات والترتيبات التنظيمية لإدارة الأزمات والمخاطر.

لتحقيق المكون الفرعي (1.3)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار الإجراءات والترتيبات التنظيمية لإدارة الأزمات والمخاطر

1.3.1	تفعّل وزارة التربية والتعليم قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم، وتدرّب كادره.
1.3.2	تطور وزارة التربية والتعليم معايير لاختيار ضباط ارتباط على مستوى مديريات التربية التعليم والمدارس، وتحدد مهامهم ومسؤولياتهم.
1.3.3	تطور وزارة التربية والتعليم نموذجًا يمكّن مديريات التربية والتعليم من بناء خططها الإجرائية.
1.3.4	تبني وزارة التربية والتعليم إطار متابعة وتقييم لاستراتيجية المخاطر والأزمات يشمل: الاجتماعات الدورية مع ضباط ارتباط المديريات، وتقارير ربع سنوية ونصف سنوية وتقارير تقييمية ...الخ.
1.3.5	توفر وزارة التربية والتعليم والشركاء القدرات اللازمة والدعم الفني لتطوير الخطط التشغيلية، وجمع بيانات المخاطر وتحليلها.

فعّلت وزارة التربية والتعليم قسم إدارة المخاطر المستحدَث في هيكلية إدارة التخطيط والبحث التربوي، ليتمكن من إنجاز مهام عديدة، أهمها:

1- المشاركة في تطوير معايير اختيار ضباط ارتباط من مديريات التربية والتعليم والمدارس، وتحديد مهامهم ومسؤولياتهم؛ مما يساعد الوزارة على تسهيل تحقيق أهداف إدارة المخاطر والأزمات.
2- تطوير نماذج مقننة تمكن مديريات التربية والتعليم من بناء خططها الإجرائية بشكل مرن، بما يراعي الظروف المختلفة لكل مديرية أو مدرسة وتنفيذها ومتابعتها.

تعمل الوزارة أيضًا على توفير الإمكانات الفنية والمالية اللازمة لإعداد الخطط التنفيذية، وتقديم الدعم الفني من قبل ذوي الاختصاص للإدارات ومديريات التربية والتعليم، في ما يتعلق بتجهيز غرف عمليات في وزارة التربية والتعليم ومديرياتها، وتوفير قواعد بيانات وأنظمة معلومات وقنوات اتصال محددة وغيرها.

سينسق قسم إدارة المخاطر مع ضباط ارتباط مديريات التربية والتعليم لعقد اجتماعات ربع سنوية؛ لمتابعة المخاطر المؤثرة في التعليم وتقييمها، وتنسيق جهود إدارة الأزمات والمخاطر مع القطاعات المختلفة. سيخصص لقسم إدارة المخاطر غرفة عمليات مركزية لتحليل المخاطر ومتابعتها، وإعداد الخطط التشغيلية، وبناء عليه تُجهَّز غرف عمليات على مستوى المديريات حسب

الحاجة؛ وذلك لتقييم المخاطر المتعلقة بالتعليم في كل مديرية، ومتابعتها بانتظام، بالتنسيق مع قسم إدارة المخاطر في مركز وزارة التربية والتعليم والمعنيين الرئيسيين، ومنهم: مسؤولو السلامة العامة، والمحافظات- لجان اللامركزية، والمجتمعات المدرسية، وجهاز الدفاع المدني، والبلديات، ووزارات الصحة والزراعة والأشغال والداخلية، ومنظمات المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، ستوضع خطة إجرائية للمديريات؛ لتطوير إطار عمل وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لإدارة المخاطر وفقًا للإدارة المعنية، وذلك بالتشاور مع المجالس المحلية.

سينفذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة التخطيط والبحث التربوي (قسم إدارة المخاطر)، وإدارة التعليم، وإدارة الإشراف والتدريب التربوي، ووحدة جودة التعليم والمساءلة، ومديريات التربية والتعليم، والمجالس المحلية.

المكون الفرعي (1.4): التواصل والتوعية لإدارة الأزمات والمخاطر.

لتحقيق المكون الفرعي (1.4)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار التواصل والتوعية لإدارة الأزمات والمخاطر.

1.4.1	تطور وزارة التربية والتعليم خطة اتصال وتواصل فاعلة للمخاطر في وزارة التربية والتعليم.
1.4.2	تحدد وزارة التربية والتعليم قنوات اتصال وتبنيها مع الجهات الداخلية والخارجية وفق خطة الاتصال والتواصل.
1.4.3	تنظم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع الجهات المختصة، مثل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، حملة توعية سنوية حول إدارة الأزمات والمخاطر؛ لضمان توافق رسائل إدارة الأزمات والمخاطر الرئيسة عبر كافة مستويات نظام التعليم.
1.4.4	تبني وزارة التربية والتعليم قنوات اتصال فاعلة بين مديريات التربية والتعليم والمدارس حول المخاطر.
1.4.5	تطور وزارة التربية والتعليم آليات تضمن المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات والأنشطة الدولية والمحلية مثل: اتفاقية سنداي، والتغير المناخي، ومكافحة التصحر والأوبئة والأمراض المعدية، واليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث.

يعد الاتصال والتواصل جوهر نظام إدارة الأزمات والمخاطر الفاعل؛ لذا، ستضع وزارة التربية والتعليم خطة اتصال تمكنها من التواصل بانتظام وفاعلية، وتتشارك الحوار حول المخاطر عن طريق الجهود الداعمة المنتظمة وبالتعاون مع المجتمع المدني.

تسهم هذه التشاركية مع الجهات المختلفة، في زيادة إدراك المجتمع التعليمي بمفهوم الأزمات والمخاطر، وأهمية التعامل معه بشكل إيجابي وتعاوني من كافة الأطراف. وعلى ذلك، فإن المشاركة في المبادرات (مثل اليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث (DRR)[23]، ومبادرات التخضير والتدريبات على إطفاء الحرائق، والتدرب على الإخلاء المدرسي عن طريق الدفاع المدني وغيرها) تعزز من زيادة الوعي، بغرض الممارسات الجيدة في المدارس من مختلف المديريات التي يفترض أن تتواصل مع بعضها للاستفادة من خبراتها وتجاربها. علاوة على ذلك، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تحسين آلية الاتصال مع المديريات وزيادة المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والفعاليات والأنشطة الدولية والمحلية؛ كاتفاقية سنداي، والتغير المناخي، ومكافحة التصحر والأوبئة والأمراض المعدية، واليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث (13 تشرين الأول)، وغيرها.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة الإشراف والتدريب التربوي، وإدارة النشاطات التربوية.

[23] يصادف اليوم العالمي للحد من مخاطر الكوارث، 13 تشرين الأول من كل عام.

المكون الفرعي (1.5): تمويل إدارة الأزمات والمخاطر.

لتحقيق المكون الفرعي (1.5)، لا بد من تنفيذ مجموعة إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار تمويل إدارة الأزمات والمخاطر.

1.5.1	تحدد وزارة التربية والتعليم المتطلبات المالية لإدارة الأزمات والمخاطر، وتتابعها بوصفها جزءًا من الموازنة العامة في الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.
1.5.2	تطوّر وزارة التربية والتعليم وشركاؤها آليات تمويل مرنة ومستمرة لضمان الاستجابة السريعة، وتدابير الوقاية والاستعداد.

تتطلب أنشطة الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ استثمارًا منظمًا وتوفيرًا للموارد المالية في الوقت المناسب على كافة المستويات. وتهدف وزارة التربية والتعليم إلى التأكد من احتساب تكاليف إجراءات إدارة الأزمات والمخاطر ومتابعتها وتمويلها كجزء من الخطة الاستراتيجية للوزارة. إضافة إلى ذلك، فإن بند الميزانية المخصص لإدارة الأزمات والمخاطر ضمن الميزانية على مستوى مديريات وزارة التربية والتعليم سيضمن أيضًا تفعيل جهود الاستعداد. وستسعى وزارة التربية والتعليم وشركاؤها إلى تطوير آليات تمويل مرنة لضمان الاستجابة السريعة، بالإضافة إلى تدابير الوقاية والاستعداد، ودمج مختلف المعنيين مثل: القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الدولية، وصناديق البيئة العالمية، إلخ.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة التخطيط والبحث التربوي، وإدارة اللوازم والتزويد، وإدارة الشؤون المالية، ووحدة التنسيق التنموي.

المكون الثاني: مرافق تعلم آمنة

يتواءم هذا المكون مع المجال الثاني من الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (الوصول والمساواة)، ويتناول بناء منشآت آمنة وصديقة للبيئة، من حيث: تطوير طرق اختيار الموقع والتصميم الحديث، واستدامة المرافق المدرسية. وفي ما يتعلق بالمرافق الحالية، فالتركيز ينصب على تحديد الأولويات وترتيبها لإصلاح البيئات المادية، وتعديلها أو استبدالها، وصيانتها؛ بغية توفير بيئة تعليمية وبنية ومرافق آمنة للطلبة (مع إيلاء اهتمام خاص لمجموعات الأطفال الأكثر عرضة للإقصاء من التعليم)، والكوادر التعليمية والإدارية ومجتمع المدرسة.

مسوغات السعي لتوفير مرافق تعلم آمنة

يعد توفير البيئة التعليمية الآمنة والداعمة من أساسيات استدامة العملية التعليمية، وقد أُحرز تقدم كبير في المملكة لضمان سلامة مرافق التعلم، بما في ذلك وضع إجراءات وبروتوكولات حازمة لسلامة مواقع المدارس والمباني بتطبيق البروتوكولات وقوانين البناء المطورة وتلبية احتياجات الصيانة. وحُدّدت الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛ فوزارة التربية والتعليم مسؤولة عن عطاءات بناء المدارس (سواء طُرحت عن طريقها أو عن طريق وزارة الأشغال العامة والإسكان)، والإشراف عليها وإدارة مرافقها بعد تشغيل المبنى. علمًا أنه يجب الحصول على موافقات متعددة المستويات لتشغيل المبنى من جهاز الدفاع المدني، والبلدية، ونقابة المهندسين، مع الأخذ في الحسبان وجود بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق كافة المعايير؛ سواء في المباني القديمة قبل إقرار كودة البناء الحديث، أو مخالفة القوانين والأنظمة في المباني الحديثة أو المباني المستأجرة، إضافة إلى محدودية صلاحيات مهندسي أقسام الأبنية في المديريات للمدارس التي يتم إنشاؤها عن طريق وزارة الأشغال العامة والإسكان.

أما ما يخص صيانة المباني، فإن استخدام أداة نظام المعلومات الجغرافية ووحدة صيانة المدرسة الذكية، بالإضافة إلى تقييم كافة المدارس عن طريق المسح الميداني في مشروع تعزيز الإدارة والتخطيط المدرسي (ESMP)، يساعد على تحديد الاحتياجات وسرعة معالجة مشكلات الصيانة، وهذا ما يتواءم مع الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم في ما يتعلق بإجراء الصيانة الدورية لكل مدرسة، وتعزيز دور الصيانة الوقائية. وبسبب ارتفاع أعداد المدارس ذات الفترتين والمدارس المستأجرة، ازدادت الحاجة وبصورة كبيرة إلى مزيد من الصيانة؛ لازدياد الضغط على المرافق التعليمية؛ حيث بلغت كلفة الصيانة في عام (2021) ما يزيد على (12) مليون دينار أردني بالرغم من محدودية الموارد المالية، وضعف الصلاحيات المالية والإدارية الممنوحة لمديري المدارس الذي يؤدي إلى تأخير وعرقلة أعمال الصيانة الخفيفة في المدارس وتفاقمها.

وفي ما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فإن النظافة هي مسؤولية مديري المدارس، ويتعين على الكادر التعليمي الإبلاغ في حال وجود تحديات صحية. وقد تبين أن بعض المدارس ما تزال تفتقر إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحصول على المياه النظيفة والكهرباء، ودورات المياه؛ وفقًا للمراجعة نصف سنوية لخطة وزارة التربية والتعليم الاستراتيجية للعام 2022، حيث إن (11٪) فقط من المدارس لديها إمكانية صيانة المراحيض والصرف الصحي.

أخيرًا، تبنت بعض المدارس ممارسات المباني الخضراء الواعدة، مثل: تركيب الألواح الشمسية، وأنظمة معالجة المياه الرمادية، وتطبيق أنظمة حصاد المياه. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات لم تنتشر بعد على نطاق واسع، وهناك حاجة إلى استراتيجية وطنية أو نهج وطني لتوجيه الجهات الفاعلة على كافة المستويات من أجل زيادة انتشار هذه الممارسات.

المكونات الفرعية

تنبثق عن المكون الثاني مجموعة من المكونات الفرعية يمكن تلخيصها في ما يأتي:

المكونات الفرعية للمكون الثاني (مرافق تعلم آمنة)

المكون الفرعي 2.1: تحديد مواقع ومنشآت مدرسية أكثر أمانًا بناءً على القوانين والأنظمة المحلية.
المكون الفرعي 2.2: الإشراف على الدراسات والجودة لبناء مدارس أكثر أمانًا.
المكون الفرعي 2.3: صيانة مرافق التعلم لضمان السلامة العامة بمساهمة من المجتمع والقطاع الخاص والمنظمات الخارجية.
المكون الفرعي 2.4: إشراك المجتمع المحلي من أجل مدارس صديقة للبيئة ومستدامة. وتعزيز الانتماء من خلال زيادة درجة التثقيف والوعي المجتمعي.
المكون الفرعي 2.5: مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
المكون الفرعي 2.6: إشراك المجتمع المحلي للحفاظ على استدامة المرافق المدرسية.

المكون الفرعي (2.1): مواقع ومنشآت مدرسية أكثر أمانًا بناءً على القوانين والأنظمة المحلية.

لتحقيق المكون الفرعي (2.1)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار مواقع ومنشآت مدرسية أكثر أمانًا بناءً على القوانين والأنظمة المحلية.

2.1.1	تضمن وزارة التربية والتعليم أن جميع المعنيين على دراية بإجراءات اختيار الموقع المُحدَّث لعام 2022 والالتزام بها.
2.1.2	تدير وزارة التربية والتعليم مخاطر المدارس المستأجرة من خلال: مراجعة الإجراءات الحالية، وتقليل عدد المدارس المستأجرة قدر الإمكان، وإعادة النظر في معايير اختيار الأبنية المستأجرة.
2.1.3	تشرك وزارة التربية والتعليم مديريات التربية والتعليم ولجان اللامركزية في المحافظات في تقييم احتياجات المدارس ومتابعة الملاحظات خلال الزيارات الميدانية.
2.1.4	تضمن إدارة الأبنية والمشاريع الدولية أن المدارس الممولة من شركاء خارجيين تتبع إجراءات الوزارة، بما في ذلك استشارات مجتمعية لضمان الالتزام الكامل بالمعايير والقوانين والأنظمة المحلية لبناء المدارس وفق الاحتياجات.
2.1.5	تضمن وزارة التربية والتعليم من خلال قسم متابعة تنفيذ الأبنية المحلية: الالتزام ب "لائحة التصميم المستدام" لتشييد المباني حيثما أمكن ذلك، والعمل على زيادة المخصصات لذلك، والتواصل مع الجهات المعنية لتسهيل الحصول على التراخيص اللازمة.
2.1.6	تضمن وزارة التربية والتعليم أن المدارس المخطط لها كمراكز إيواء مؤقتة مصممة لتلبية الحد الأدنى من معايير الأداء الهيكلي "الإيواء الفوري" وتقليل الضرر المتوقع والتأكد من جاهزيتها.
2.1.7	تعمل وزارة التربية والتعليم مع السلطات المختصة في ما يتعلق بالإجراءات التشغيلية للمدارس المستخدمة كمراكز إيواء.
2.1.8	تفعّل وزارة التربية والتعليم دورها في المتابعة والتقييم؛ لضمان التزام كافة القوانين والأنظمة.
2.1.9	تعمل وزارة التربية والتعليم على إيجاد حلول لإعادة تأهيل المباني القائمة لتوافق معايير التصميم وأحكام البناء قدر الإمكان.

تُعَدّ المرافق التعليمية المقاومة للأزمات والمخاطر ضرورة ملحة لضمان وجود بيئة تعليمية آمنة ووقائية للمجتمع المدرسي بكافة فئاته، حيث إن اختيار موقع المدرسة المحدث لعام (2022) وتنفيذ البناء لا بد أن يتماشيا مع القوانين والأنظمة المعمول بها، والتي تنسحب أيضًا على كل من المدارس المستأجرة والمدارس الممولة من شركاء خارجيين. وفي هذا السياق، تعمل وزارة التربية والتعليم على تقييم مخاطر المدارس المستأجرة عن طريق: مراجعة الإجراءات الحالية؛ لضمان السلامة العامة للمجتمع المدرسي كاملًا، وتعديل وضع المباني القائمة عند الحاجة بإيجاد الحلول الأكثر ملاءمة، ومراعاة إجراءات السلامة العامة، مع الحرص على إشراك مديريات التربية والتعليم ولجان اللامركزية في تقييم احتياجات المدارس. وفي ما يتعلق بمراكز الإيواء المؤقتة، تعمل وزارة التربية والتعليم على تلبية الحد الأدنى من المعايير الهيكلية رغم كونها مؤقتة.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة الأبنية والمشاريع الدولية، وإدارة التخطيط والبحث التربوي.

المكون الفرعي (2.2): الإشراف والجودة لبناء مدارس أكثر أمانًا

لتحقيق المكون الفرعي (2.2)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار الإشراف والجودة لبناء مدارس أكثر أمانًا.

2.2.1	تعدّل وزارة التربية والتعليم التعليمات لرفع المعايير الخاصة بالمقاولين؛ لتحسين جودة العمل وضمان الإشراف عليهم.
2.2.2	تفعّل وزارة التربية والتعليم عمل كل من: فريق الإشراف، وفريق الاستملاك، ولجنة البناء؛ لمتابعة جودة عمل المقاولين.
2.2.3	يشارك مهندسو إدارة الأبنية في وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في عملية الإشراف على أعمال البناء وضبط الجودة لكافة العطاءات.
2.2.4	توفر وزارة التربية والتعليم التدريب لبناء قدرات الجهات القائمة على الإشراف وضبط الجودة؛ لضمان السلامة أثناء إنشاء مرافق التعلم وتشغيلها.
2.2.5	يتسلم مدير المدرسة كفالة الصيانة الخاصة بالمبنى؛ لضمان إصلاح كافة العيوب خلال مدة الكفالة دون تأخير، ويحتفظ بها ضمن السجلات الخاصة بالمدرسة.

يتطلب ايجاد مرافق تعليمية آمنة عملًا متكاملًا يتضمن إشرافًا منتظمًا، وتطبيقًا فاعلًا لكافة المعايير والأحكام، وعمل الفحوص اللازمة لضمان جودة البناء في مراحل متعددة. ولتحقيق ذلك، تعمل وزارة التربية والتعليم من خلال الإدارات المعنية على تطوير أنظمة اختيار المقاولين ومعاييرها لتحقيق متطلبات معايير الجودة، والذي يتأتى بعد تزويد الكادر المختص من وزارة التربية والتعليم ببرامج متخصصة في بناء القدرات وتطوير المهارات في ما يتعلق بمعايير البناء الآمن، وعمليات ضبط الجودة. أخيرًا، يصبح مدير المدرسة شريكًا في ذلك باستلامه كفالة الصيانة الخاصة بالمبنى؛ لمتابعة إصلاح كافة العيوب خلال مدة الكفالة دون تأخير، ويحتفظ بها ضمن السجلات الخاصة بالمدرسة.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة الأبنية والمشاريع الدولية، وقسم الأبنية المدرسية في مديريات التربية والتعليم المعنية، ومديرو المدارس.

المكون الفرعي (2.3): صيانة مرافق التعلم للسلامة العامة بالتعاون مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

لتحقيق المكون الفرعي (2.3)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار صيانة مرافق التعلم للسلامة العامة بالتعاون مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص

2.3.1	توفر أداة نظام المعلومات الجغرافية: بيانات موقع المدرسة، واحتياجات الصيانة، وعمليات التقييم والمتابعة؛ لتسهيل عمليات التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار.
2.3.2	تطور وزارة التربية والتعليم آليات مناسبة لضمان الوصول إلى الموارد المالية الكافية لتنفيذ الصيانة السنوية.
2.3.3	تبني وزارة التربية والتعليم خطة زمنية لتنفيذ أعمال الصيانة المدرسية في العطل المدرسية؛ لتجنب تعطيل العملية التعليمية.

لإطالة العمر الافتراضي للمرافق التعليمية وأثاثها ومعداتها، ولتجنب انقطاع التعليم خلال الأزمات، من الضروري إجراء صيانة منتظمة لمرافق التعلم بالتعاون مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص. في الوقت نفسه، تستخدم وزارة التربية والتعليم أداة نظام المعلومات الجغرافية الحالية (WEB GIS) للوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة باحتياجات الصيانة وتقييمها

لاتخاذ القرار المناسب وتحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ عمليات الصيانة والإصلاح. ولزيادة العمر الافتراضي للمرافق وتجنب الحاجة إلى الإصلاحات التي تثقل كاهل وزارة التربية والتعليم، تنفّذ الوزارة الصيانة الوقائية؛ لخفض التكلفة المالية وتجنب هدر الوقت. ولضمان تنفيذ أعمال الصيانة المعيقة لأجواء التعلم المثالي، تجري عمليات الصيانة والإصلاح في أيام العطل المدرسية بعيدًا عن أيام دوام الطلبة المدرسي.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: قسم الأبنية في مديريات التربية والتعليم المعنية.

المكون الفرعي (2.4): إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الخارجية من أجل مدارس صديقة للبيئة ومستدامة.

لتحقيق المكون الفرعي (2.4)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الخارجية من أجل مدارس صديقة للبيئة ومستدامة.

2.4.1	تطور وزارة التربية والتعليم إطارًا لزيادة الاستثمار في المدارس الخضراء بالتعاون مع شركاءها، وبصورة أساسية مع وزارة المياه والري، ووزارة الزراعة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، إضافة إلى الجهات المانحة؛ لتحفيز الاستثمار في مناحي التخضير.
2.4.2	تعزز وزارة التربية والتعليم دور إدارة الأبنية والمشاريع الدولية في توفير حوافز للمدارس؛ لتخضير المرافق المدرسية وفقًا للمعايير التي وضعها مجلس المدرسة الخضراء (المباني الصديقة للبيئة).

إن تعزيز نهجٍ صديق للبيئة لتقديم الخدمات التعليمية وسيلة أساسية لضمان بيئة مدرسية صحية ومستدامة. ومن أجل تعزيز الاستدامة ومعالجة آثار تغير المناخ، تحدّد وزارة التربية والتعليم وتنفّذ حلولًا فاعلة من حيث التكلفة لتطوير مرافق مدرسية مستدامة وصديقة للبيئة بعد تطويرها وبالتعاون مع شركاؤها إطارًا فاعلًا لزيادة الاستثمار في نهج التخضير.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة الأبنية والمشاريع الدولية، ومديريات التربية والتعليم، ومديرية الشؤون الهندسية بالتعاون مع كل من: وزارة الزراعة، ووزارة المياه والري، ووزارة الطاقة، ووزارة الإدارة المحلية، وغيرها.

المكون الفرعي (2.5) : مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

لتحقيق المكون الفرعي (2.5)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

2.5.1	توجّه وزارة التربية والتعليم مديري المدارس وتشجّع المجتمع المحلي على الحفاظ على مرافق المياه والصرف الصحي؛ لضمان صحة الطلبة والكوادر التعليمية والإدارية ونظافتها في المدارس.

تُعدّ مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير الملائمة ونقص المياه النظيفة من أسباب غياب الطلبة، وخاصة الإناث؛ لذا، من الضروري التأكد من وجود مرافق صحية تعمل بصورة جيدة في المدارس كافة. وسيوجَّه مديرو المدارس والطلبة والمجتمع المحلي للحفاظ على مرافق المياه والصرف الصحي.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة الأبنية والمشاريع الدولية، ومديريات التربية والتعليم، والمجتمع المحلي بالتعاون مع وزارة المياه والري.

المكون الفرعي (2.6): إشراك المجتمع المحلي للحفاظ على استدامة مرافق المدرسة.

لتحقيق المكون الفرعي (2.6)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار إشراك المجتمع المحلي للحفاظ على استدامة مرافق المدرسة.

2.6.1	تُشارك وزارة التربية والتعليم المجتمع المحلي في تحديد المخاطر غير المتعلقة بالبنية التحتية وإدارتها، بما في ذلك: الوصول الآمن إلى المدارس، وحماية الطلبة خلال الأزمات، وتضمين توصيات المجالس المحلية في الخطط السنوية لإدارة الأزمات والمخاطر في المدارس.

تُعد مشاركة المجتمعات في تحديد المخاطر غير المتعلقة بالبنية التحتية وإدارتها، بما في ذلك الوصول الآمن إلى المدارس وحماية الطلبة خلال الأزمات، أمرًا أساسيًّا؛ لأنهم الأقرب إلى المدرسة، ولديهم فهم كبير للاحتياجات المحلية وتضمين توصيات المجالس المحلية في الخطط السنوية للمدارس.

سينفذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: مجالس تطوير المدرسة، ومديريات التربية والتعليم، والمجتمع المحلي.

المكون الثالث: إدارة السلامة المدرسية والاستمرارية التعليمية

يتواءم هذا المكون مع المجالين: الثاني (الوصول والمساواة)، والثالث (دعم النظام) من الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم. وتتناول إدارة السلامة المدرسية التخطيط القائم على المساواة الصحية للأطفال وسلامتهم ورفاههم. ويشمل استمرارية التعليم ضمان استدامة قدرة جميع الطلبة، بما في ذلك أولئك المعرضون للخطر، على الوصول إلى التعليم حتى في أوقات الأزمات. ينصب تركيز المكون الثالث على تطوير قدرات إدارة الأزمات والمخاطر من خلال المشاركة الفاعلة وإشراك الطلبة والكوادر التعليمية ومجتمعات المدارس والشركاء من القطاعات العامة، مثل وزارة الداخلية والدفاع المدني وغيرها من أصحاب الاختصاص في أثناء الأزمات؛ بهدف توفير بيئات مدرسية آمنة وشاملة تضمن استمرارية التعليم مع مرونة الاستجابة للمخاطر وتقليل الأضرار ما بعد الأزمة.

مسوغات الحرص على إدارة السلامة المدرسية واستمرارية التعليم

هناك بيئة داعمة في المملكة لتقييم المخاطر وإدارتها على مستوى المدرسة، من خلال وجود خطط السلامة العامة التي تم تطويرها بالتعاون مع المعنيين في المدرسة وإرسالها إلى المديريات، إضافة لوجود مشاركة مجتمعية كبيرة في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتنسيق مشترك مع المعنيين في المؤسسات الأخرى، مثل وزارة الصحة وجهاز الدفاع المدني وغيرها، وفي بعض الحالات دعم من القطاع الخاص على شكل تبرعات عينية مثل: الألواح الشمسية، ومكيفات الهواء. وعلى الرغم من العملية التشاركية الواعدة، تظل إدارة الأزمات والمخاطر مركزية للغاية، مما قد يعيق الاستجابة الفاعلة في الوقت المناسب. وقد تبين أيضًا أن التوجيهات بشأن إجراءات السلامة الأساسية على كافة المستويات (المركزية، ومديريات وزارة التربية والتعليم، والمدرسة) غير كافية؛ لذا تبرز الحاجة إلى نشر ثقافة إدارة الأزمات والمخاطرعلى كافة المستويات.

في ما يتعلق بالتخطيط لاستمرارية التعليم، تُطوَّر مبادرات التعلم المتمازج المستدام، التي نشطت بشكل خاص أثناء أزمة جائحة كوفيد - 19. علمًا أنه طُوّرت خطط عدة تدعم استمرارية التعليم على مستوى المديريات في الميدان التربوي أو تنفيذها في المدارس، ولا بد من تأكيد أهمية تبادل الخبرات التعليمية مع القطاعات الأخرى في هذ الشأن.

أخيرًا، يبدو أن الأدلة الإجرائية (SOPs) والبروتوكولات الأمنية وخطط الاتصال غير موجودة، أو أنها موجودة ولكنها غير مطبقة تطبيقًا كافيًا على مستوى المدرسة، وهناك صعوبات في تنفيذ معايير السلامة في المدارس المستأجرة، مثل بروتوكولات الإخلاء، وعدم وجود إرشادات للسلامة العامة على مستوى المدرسة. ومع ذلك، لدى معظم المدارس معلومات الاتصال بالوالدين، وهو أمر بالغ الأهمية في أوقات الأزمات؛ لضمان التواصل المنتظم معهم وفي الوقت المناسب.

المكونات الفرعية

تنبثق عن المكون الثالث، مجموعة من المكونات الفرعية التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

المكونات الفرعية للمكون الثالث (إدارة السلامة المدرسية والاستمرارية التعليمية)

المكون الفرعي 3.1: تقييمات المخاطر التشاركية والشاملة على مستوى المدرسة والخطط السنوية لإدارة الأزمات والمخاطر.
المكون الفرعي 3.2: تحقيق الوصول والمساواة في التعليم في الأزمات.
المكون الفرعي 3.3: الأدلة الإجرائية لإدارة الأزمات والمخاطر.

المكون الفرعي (3.1): تقييمات المخاطر التشاركية والشاملة على مستوى المدرسة والخطط السنوية لإدارة الأزمات والمخاطر.

لتحقيق المكون الفرعي (3.1)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار تقييمات المخاطر التشاركية والشاملة على مستوى المدرسة والخطط السنوية لإدارة الأزمات والمخاطر.

3.1.1	تطوّر وزارة التربية والتعليم بصورة تشاركية إرشادات وأدوات تقييم كافة المخاطر على مستوى المدرسة، وتطوير خطة إدارة الأزمات والمخاطر المحسوبة التكلفة.
3.1.2	باتباع إرشادات وأدوات إدارة الأزمات والمخاطر، تجري المدارس تقييمات للمخاطر قائمة على الموقع لجميع المخاطر سنويًّا، وتتتبّع آثار المخاطر مع تقديم تقارير مرتبطة بنظام إدارة المعلومات التربوية.
3.1.3	استنادًا إلى تقييمات المخاطر السنوية، تطوّر المدارس خطط إدارة الأزمات والمخاطر السنوية المحددة التكلفة على مستوى المدرسة وتفعّلها، وتدرَج الاحتياجات حسب الأولوية في خطط تطوير المدرسة والمديرية.
3.1.4	تنشّط المدارس لجان إدارة الأزمات والمخاطر، وتضع شروطها المرجعية (حسب الاختصاص)
3.1.5	تمنح وزارة التربية والتعليم المديريات ومديري المدارس الصلاحيات اللازمة بما يتعلق بالميزانية، لاتخاذ قرارات سريعة تتعلق بإدارة المخاطر، بالتشاور مع المؤسسات والوزارات المعنية.
3.1.6	توحّد مديريات التربية التعليم خطط إدارة الأزمات والمخاطر على مستوى المدرسة، وتحلّل الاحتياجات وتحدّد الميزانية المطلوبة.
3.1.7	تطور مديريات التربية والتعليم خططًا تنفيذية سنوية موحدة لإدارة الأزمات والمخاطر تحت إشراف ضباط ارتباط المخاطر في المديريات.

يُعَدّ تطوير تقييمات المخاطر التشاركية والشاملة على مستوى المدرسة والخطط السنوية لإدارة الأزمات والمخاطر أمرًا أساسيًّا لدعم استمرارية التعليم بعد حالة الطوارئ. في ضوء ذلك، تهدف وزارة التربية والتعليم إلى تطوير أدوات إرشادية وأدوات لتقييم المخاطر والخطط على مستوى المدرسة لضمان العملية التشاركية. باتباع إرشادات وأدوات إدارة الأزمات والمخاطر، ستُجري وزارة التربية والتعليم تقييمات للمخاطر قائمة على الموقع لجميع المخاطر سنويًّا وتتتبّع آثار المخاطر مع تقديم تقارير بناء على المعلومات من نظام إدارة المعلومات التربوية. واستنادًا إلى تقييمات المخاطر السنوية، تطوّر المدارس خطط إدارة الأزمات والمخاطر السنوية المحددة التكلفة على مستوى المدرسة وتفعّلها، وتدرَج الاحتياجات في خطط تطوير المدرسة والمديرية.

ستنشّط المدارس لجان إدارة الأزمات والمخاطر التي تشمل: أعضاء مجالس الآباء والمعلمين، ومجالس الطلبة، ومجالس تطوير التعليم، وتطوّر الشروط المرجعية للمشاركة بفاعلية في تقييمات المخاطر، وتخطيط إدارة الأزمات والمخاطر وتنفيذها. علاوة على ذلك، ستمنح كل مديريات التربية والتعليم ومديري المدارس مزيدًا من الصلاحيات، بما في ذلك صلاحية التصرف بالميزانية، لاتخاذ قرارات سريعة تتعلق بإدارة المخاطر، بالتشاور مع المعنيين. أخيرًا، استنادًا إلى خطط إدارة الأزمات والمخاطر على مستوى المدرسة، ستطوّر مديريات التربية والتعليم خططًا تشغيلية موحدة سنوية لإدارة الأزمات والمخاطر؛ وستشكّل فرق إدارة الأزمات والمخاطر مع ضباط ارتباط لإدارة الأزمات والمخاطر لكل مدرسة، وستلتقي هذه الفرق بانتظام لمتابعة المخاطر واحتياجات إدارة الأزمات والمخاطر بشكل جماعي بالتعاون مع قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم والشركاء المعنيين (جهاز الدفاع المدني، والمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وغيرهم).

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة التخطيط التربوي (قسم إدارة المخاطر)، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة اللوازم والتزويد، ووحدة التنسيق التنموي، وضباط الارتباط في المدارس من خلال برنامج خطط تطوير المدرسة والمديرية، وإدارة الموازنة العامة في وزارة المالية.

المكون الفرعي (3.2): تحقيق الوصول والمساواة في التعليم في الأزمات

لتحقيق المكون الفرعي (3.2)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار تحقيق الوصول والمساواة في التعليم في الأزمات.

3.2.1	تضع وزارة التربية والتعليم خططًا للاستمرارية العادلة والشاملة للتعليم والتعلم.
3.2.2	تحدّث وزارة التربية والتعليم طرق التعلم المؤقتة وتقنيات التعلم البديلة، وتوفر المواد التعليمية لتكون في متناول الطلبة كافة، بما في ذلك تأمين الاتصال بالإنترنت.
3.2.3	تضمن وزارة التربية والتعليم أن التقييمات وانعكاس تجربة كوفيد – 19 تثري التخطيط لاستمرارية التعليم.
3.2.4	تضمن المدارس توفر معلومات الاتصال المحدثة الخاصة بالوالدين.

يختلف تأثير الأزمات والاضطرابات الناجمة عنها في تعلم الطلبة وتعليمهم؛ خاصة في ما يتعلق بالطالبات وذوي الإعاقة، ما يزيد من عدم المساواة الموجودة بالفعل. ولمواجهة هذا التحدي، ستضع وزارة التربية والتعليم خططًا شاملة وتشجع على استخدام أساليب التعلم البديلة؛ لضمان استمرارية التعليم العادل والتعلم أثناء الأزمات. علاوة على ذلك، ستستفيد وزارة التربية والتعليم من الدروس المستفادة من تجربة كوفيد- 19 للتأكد من أن نظام التعليم جاهز لمواجهة الأزمات المستقبلية. وأخيرًا، ستضمن وزارة التربية والتعليم حصول كافة المدارس على معلومات مفصلة ومحدثة للاتصال بالوالدين في حالة الطوارئ.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة التخطيط التربوي (قسم إدارة المخاطر)، وضباط ارتباط المخاطر في مديريات التربية والتعليم والمدارس، وإدارة مركز الملكة رانيا العبد الله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات.

المكون الفرعي (3.3): الأدلة الإجرائية لإدارة الأزمات والمخاطر.

لتحقيق المكون الفرعي (3.3) لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار الأدلة الإجرائية لإدارة الأزمات والمخاطر.

3.3.1	تضع المدارس أدلة إجرائية موحدة سهلة الاستخدام لتنفيذ تدابير الحد من المخاطر المدرسية وحماية البنية التحتية والبيئية والاجتماعية.
3.3.2	تطور المدارس أدلة إجرائية سهلة الاستخدام في الأزمات وحالات الطوارئ في المدارس، مع الحفاظ على أحكام الاستجابة، واتخاذ إجراءات مبكرة؛ استجابة للإنذارات المبكرة بناءً على طبيعة المخاطر.
3.3.3	تدرّب وزارة التربية والتعليم الكوادر التعليمية والإدارية والطلبة على الأدلة الإجرائية، وتطور ثقافة التدريبات المنتظمة، وتفعّل دور التغذية الراجعة.
3.3.4	تفعّل المدارس الأنظمة المتوفرة للتواصل مع الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي.

تعد الأدلة الإجرائية (SOPs) لإدارة الأزمات والمخاطر جزءًا أساسيًّا من إجراءات إدارة الأزمات في المدرسة؛ حيث توفر التوجيه اللازم لضمان استعداد كادر المدرسة والطلبة في حالة الطوارئ. ستعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير الأدلة الإجرائية سهلة الاستخدام؛ لتنفيذ تدابير الحد من المخاطر المدرسية القياسية وللأزمات وحالات الطوارئ في المدارس، بما في ذلك: التدريبات، والتجمع الآمن، والملاجئ، إلخ. إضافة إلى ذلك، ستدرّب وزارة التربية والتعليم الموظفين والطلبة على الأدلة الإجرائية؛ لضمان استخدامها على الوجه الأمثل وتكوين ثقافة الاستعداد. وأخيرًا، لضمان إمكانية الاتصال في الوقت المناسب، سيكون لدى جميع المدارس أنظمة وإجراءات اتصال تسمح بالتواصل الفوري والفاعل مع الطلبة وأولياء الأمور.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة التخطيط والبحث التربوي (مديرية الأداء المؤسسي)، وإدارة الأبنية والمشاريع الدولية، وإدارة الإشراف والتدريب التربوي، وإدارة التعليم، ووحدة الرقابة الداخلية.

المكون الرابع: التوعية للحد من المخاطر والمرونة

يتواءم هذا المكون مع المجالين: الرابع (الجودة)، والخامس (الموارد البشرية) من الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم. ويركز على إجراءات إدارة الأزمات والمخاطر التي تهدف إلى تطوير المحتوى والعمليات وفرص التعلم للطلبة والموظفين والمجتمعات المدرسية؛ لتطوير المرونة على مستوى الفرد والمجتمع في التعامل مع المخاطر التي تواجههم، ومنها: التغير المناخي، والصحة، ومكافحة الأوبئة، وحماية الطفل، والعنف والنزاعات الاجتماعية، وغيرها. بهدف اتّسام الطلبة والكوادرالتعليمية والإدارية والمجتمعات المدرسية بمرونة الاستجابة لمواجهة المخاطر من منظور شامل.

مسوّغات السعي إلى التوعية للحد من المخاطر والمرونة

يعد دمج مفاهيم الحد من مخاطرالأزمات في المناهج الدراسية والمواد التعليمية الصفية والنشاطات الاثرائية أمرًا ضروريًّا لتطوير ثقافة السلامة وتعميمها؛ لتوفير بيئة تعليمية آمنة. ومع ذلك، من الصعب التأكد من مدى انعكاس مفاهيم إدارة الأزمات والمخاطر بفاعلية في المناهج الدراسية أو في النشاطات اللامنهجية.

في ما يتعلق بتدريب المعلمين وتطوير الموظفين، فإن هناك نقصًا عامًّا في المعرفة حول إدارة الأزمات والمخاطر، خاصة أنها لا تُضمَّن بصورة منهجية في تدريب المعلمين قبل الخدمة. ومن هنا، تؤكد وزارة التربية والتعليم أهمية تلقي المعلمين تدريبًا على إدارة الأزمات والمخاطر؛ حيث لم تتجاوز تدريبات جهاز الدفاع المدني المحدودة التي تلقاها بعض المعلمين أكثر من تعرّف مفهوم الصحة المجتمعية والإسعافات الأولية والإخلاء.

تعد مشاركة المدرسة والمجتمع في إدارة الأزمات والمخاطر أمرًا أساسيًّا لتعزيز ثقافة مستدامة للسلامة والمرونة، والتأكد من التواصل مع الجهات الفاعلة على كافة المستويات. وفي ضوء ذلك، ظهر تباين في رسائل التوعية بشأن الأزمات والمخاطر، ما يشير إلى ضرورة تكليف جهة محددة مهمة تطوير رسائل التوعية حول إدارة الأزمات والمخاطر ونشرها.

المكونات الفرعية

تنبثق عن المكون الرئيس، مجموعة من المكونات الفرعية، يمكن تلخيصها في ما يأتي:

المكونات الفرعية للمكون الرابع (التوعية للحد من المخاطر والمرونة)

المكون الفرعي 4.1: مناهج وأدوات تعلم صفية وغير صفية تتضمن مفاهيم إدارة الأزمات والمخاطر.
المكون الفرعي 4.2: كوادر تعليمية وإدارية مدرَّبة ومؤهلة على إدارة الأزمات والمخاطر.
المكون الفرعي 4.3: تحفيز الطلبة والكوادر التعليمية والإدارية المدرسية على المشاركة في أنشطة إدارة الأزمات والمخاطر.

المكون الفرعي (4.1): مناهج وأدوات تعلم صفية وغير صفية تتضمن مفاهيم إدارة الأزمات والمخاطر.

لتحقيق المكون الفرعي (4.1)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار مناهج وأدوات تعلم صفية وغير صفية تتضمن مفاهيم إدارة الأزمات والمخاطر.

4.1.1	تضمن وزارة التربية والتعليم إدماج مفاهيم إدارة الأزمات والمخاطر في المناهج الدراسية.
4.1.2	تحدّث وزارة التربية والتعليم الأنشطة الإثرائية لكافة فئات الطلبة لتضمين التوعية بالأزمات والمخاطر، وتعزيز الانتماء للمدارس.
4.1.3	تطوّر وزارة التربية مواد تعليمية تتناول إدارة الأزمات والمخاطر.
4.1.4	تطور وتحسن وزارة التربية والتعليم من برامج التعليم الالكتروني القائمة لضمان استمرارية التعليم العادل والدامج.

سيعزز دمج المعرفة والمهارات الخاصة بإدارة الأزمات والمخاطر في المناهج الدراسية الصفية وغير الصفية فهمًا أفضل للمخاطر وأنشطة الوقاية والاستجابة بين الطلبة والكادر التعليمي. لذلك، ستراجع وزارة التربية والتعليم المناهج الدراسية الصفية وغير الصفية؛ لدمج المعرفة والمهارات الخاصة بإدارة الأزمات والمخاطر، بما يلائم مختلف الفئات العمرية وأهمها: تحديد المخاطر والحد منها، وإجراءات السلامة، والصحة العامة والنظافة، والتعامل مع آثار تغير المناخ والتكيف معه، والاستدامة البيئية، والعنف، والتنمر وغيرها. علاوة على ذلك، ستطوّر وزارة التربية والتعليم أدواتها وبرامجها الحالية وتضمنها مفاهيم الأزمات والمخاطر؛ تماشيًا مع إعلان المملكة الأردنية الهاشمية حول الدمج والتنوع في التعليم. وأخيرًا، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير مواد تعليمية وأدلة ورسائل وكتيبات تتناول إدارة الأزمات والمخاطر.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة المناهج والكتب المدرسية، وإدارة الإشراف والتدريب التربوي، وإدارة التعليم، وإدارة التخطيط والبحث التربوي (قسم إدارة المخاطر)، بالتعاون مع المركز الوطني لتطوير المناهج، وإدارة مركز الملكة رانيا العبد الله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات.

المكون الفرعي (4.2): كوادر تعليمية وإدارية مدربة ومؤهلة على إدارة الأزمات والمخاطر.

لتحقيق المكون الفرعي (4.2)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار كوادر تعليمية وإدارية مدربة ومؤهلة على إدارة الأزمات والمخاطر.

4.2.1	تضع وزارة التربية والتعليم خطة لتدريب المعنيين على كافة المستويات وخطة تنفيذية بالتعاون مع الجهات المختصة.
4.2.2	توفّر وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع شركائها دورات تدريبية حديثة عن الأزمات والمخاطر وكسب التأييد لما بعد الخطر، يقوم عليها خبراء ومختصون.
4.2.3	تعتمد وزارة التربية والتعليم الدورات التدريبية/ التعليمية المختصة بالأزمات والمخاطر في نظام رتب المعلمين.

يتعيّن أن يلمّ كافة موظفي وزارة التربية والتعليم إلمامًا تامًّا بمفهوم إدارة الأزمات والمخاطر والمهارات اللازمة للتعامل معها. وفي ضوء ذلك، ستبني وزارة التربية والتعليم، بالشراكة مع الجهات المعنية، برامج تدريبية حديثة متخصصة في إدارة الأزمات والمخاطر، إضافة لإدراج هذا الموضوع ضمن محتوى برامج تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها الذي يشتمل على موضوعات متعددة، منها: التدريب على الإسعافات الأولية، والصحة المجتمعية، وتحديد المخاطر والحد منها، والتخفيف من أثرها وما إلى ذلك. وستطوّر مواد التدريب والتعليم التي تتناول الاحتياجات النفسية والاجتماعية لمرحلة ما بعد التعرض للأزمات والمخاطر؛ لتعزيز بيئات مدرسية آمنة ووقائية، ولتوفير دعم الرفاه النفسي والاجتماعي لكل من الطلبة والكوادر التعليمية عند الحاجة.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة الإشراف والتدريب التربوي، وإدارة التخطيط والبحث التربوي (قسم إدارة المخاطر)، وإدارة الموارد البشرية.

المكون الفرعي (4.3): تحفيز وإشراك الطلبة والكادر التعليمي والمجتمعات المدرسية في أنشطة إدارة الأزمات والمخاطر.

لتحقيق المكون الفرعي (4.3)، لا بد من تنفيذ إجراءات استراتيجية على النحو الآتي:

الإجراءات الاستراتيجية في إطار تحفيز وإشراك الطلبة والكادر التعليمي والمجتمعات المدرسية في أنشطة إدارة الأزمات والمخاطر.

4.3.1	تشرك وزارة التربية والتعليم كافة المديريات والمدارس بجميع مكوناتها وكوادرها في الأنشطة المدرسية المتعلقة بالأزمات والمخاطر، وتطوير التشاركية مع المجتمعات المدنية وتحفيز مجالس التطوير واللامركزية في المشاركة.
4.3.2	توفر وزارة التربية والتعليم تدريبات منتظمة للطلبة والكادر التعليمي والمجتمع المحلي بالمدارس بالتعاون مع الجهات المتخصصة ذات العلاقة؛ مثل جهاز الدفاع المدني.

إن دور كادر مديريات التربية والتعليم والهيئات التعليمية والإدارية في المدرسة والمجتمع المدرسي بكافة مكوناته في إدارة الأزمات والمخاطر يعد ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة. وبناءً على ذلك، لابد من تحفيزهم جميعًا ورفع دافعيتهم إلى الاشتراك في أنشطة إدارة الأزمات والمخاطر. ويعد استخدام مسارات التعلم غير الصفية، مثل مجالس المدارس ونوادي الشباب والرياضة والبرامج المجتمعية، أمرًا إيجابيًّا لإشراك كافة الجهات في أنشطة إدارة الأزمات والمخاطر. إضافة إلى زيادة التشارك مع جهاز الدفاع المدني لتوفير تدريب منتظم على مستوى المدرسة لكل من الكادر التعليمي والطلبة؛ لتعزيز ثقافة المرونة في المدرسة.

سينفّذ هذا المكون الفرعي ويتابعه: إدارة التخطيط والبحث التربوي (قسم ادارة المخاطر)، وإدارة العلاقات الثقافية والإعلام، وإدارة النشاطات التربوية وإدارة الشؤون القانونية، وجهاز الدفاع المدني.

رابعًا: ترتيبات التنفيذ

تدرك وزارة التربية والتعليم التحديات التي قد تواجهها في سعيها إلى تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر تنفيذًا ناجحًا؛ لذا ستعمل من خلال قسم إدارة المخاطر (المسؤول عن تنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر) وبما يتوافق مع الهيكل التنظيمي للوزارة، على تحديد الأنشطة ذات العلاقة وتنفيذها بالاستعانة بعدد من البرامج التنفيذية، وتحديد الميزانية اللازمة لدعم الإجراءات المُمَنهجة، ومن ثم، تحديد المسؤوليات وإسنادها إلى الشركاء الداخليين والخارجيين بما يناسب كلًّا منهم، ثم اختيار كيفية توزيع مسؤولية اتخاذ القرار. وأخيرًا، تحديد الوسائل المناسبة التي يمكن من خلالها أن توفّر الوزارة التنسيق المنظّم بين جهود الأفراد والجهات المختلفة، وتوفير قنوات اتصال فاعلة؛ بغية ضمان استمرارية التعليم، في بيئة آمنة لجميع المعنيين في العملية التعليمية التعلمية.

4.1 الجهات الفاعلة الرئيسة لتنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر

يحدد القسم الآتي الجهات المعنية الرئيسة ومسؤولياتها التي ستسهم في تنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر.

- **المكون الأول- تمكين الأنظمة والإدارة.**

- الجهات الفاعلة الرئيسة: ينسق قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم مع كافة الإدارات المعنية ومديريات التربية والتعليم، إضافة إلى الشركاء الخارجيين، مثل: المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات (NCSCM).

- مسؤوليات ممكّني الأنظمة والإدارة: يتولى قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم المسؤولية الرئيسة في التنسيق والمتابعة مع الإدارات ومديريات التربية والتعليم المعنية، وذلك بإعداد نماذج للخطط وآليات العمل ومتابعة الاتفاقيات مع الأطراف الخارجية. وتتولى إدارة الشؤون المالية مسؤولية توفير المخصصات المالية اللازمة لذلك، بالتعاون مع وحدة التنسيق التنموي. أما المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، فسيؤدي دورًا مهمًا في معالجة الأزمات على المستوى الوطني.

- **المكون الثاني- مرافق تعلم آمنة.**

- الجهات الفاعلة الرئيسة: إدارة الأبنية والمشاريع الدولية، وإدارة التخطيط والبحث التربوي، وأقسام الأبنية في مديريات التربية والتعليم، والمجتمع المحلي، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة المياه والريّ.
- توفير المرافق الآمنة: يقع على عاتق إدارة الأبنية والمشاريع الدولية مسؤولية توفير مرافق مدرسية أكثر أمانًا، والإشراف على المقاولين عند بناء أو إضافة أية إضافات للمدارس التي تطرحها الوزارة؛ بناءً على الاحتياجات التي تدرسها إدارة التخطيط والبحث التربوي ومساهمات المجتمع المحلي. أما وزارة الأشغال العامة والإسكان، فيتمثل دورها في الإشراف على المقاولين عند البناء أو الإضافة إلى المدارس التي تطرحها وزارة الأشغال العامة والإسكان بالمناقصات والتعاقد عليها. في حين يتمثل دور وزارة المياه، في فحص شبكات الصرف الصحي والتأكد من سلامتها، والتأكد من توفر المياه الصالحة للشرب.وتتمثل مسؤولية المدارس في الإبلاغ عن المخاوف المؤثرة في السلامة العامة على مستوى المدرسة.

- **المكون الثالث- إدارة السلامة المدرسية واستمرارية التعليم.**

- الجهات الفاعلة الرئيسة: قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم، بالتنسيق مع كافة الإدارات المعنية في الوزارة كل حسب اختصاصه، ومديريات التربية والتعليم، والمعنيون على مستوى المدرسة - بما في ذلك ضباط ارتباط إدارة الأزمات والمخاطر ومديرو المدارس.
- السلامة المدرسية: يتحمل قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم المسؤولية الرئيسة في التنسيق والمتابعة مع الإدارات المعنية ومديريات التربية والتعليم، وتقديم التوجيه، والتأكد من ممارسة المديريات والمدارس سلطتها في تنفيذ إجراءات إدارة الأزمات والمخاطر على مستوى المدرسة؛ لما لمديريات التربية والتعليم والمعنيين على مستوى المدرسة من دور في ضمان تنفيذ المكون 3؛ إذ سيقود مديرو المدارس وضباط ارتباط إدارة الأزمات والمخاطر على مستوى المدرسة عمليات تطوير خطط إدارة الأزمات والمخاطر، وسيراجع ضباط ارتباط إدارة الأزمات والمخاطر على مستوى مديريات التربية والتعليم خطط إدارة الأزمات والمخاطر على مستوى المدرسة، ويتأكدون من ربطها مع قسم إدارة المخاطر على المستوى المركزي. وسيساعد تضمين تلك الخطط في خطط المدارس التطويرية على ضمان تلبية الاحتياجات المتعلقة بإدارة الأزمات والمخاطر المحددة على مستوى المدرسة.

- **المكون الرابع- التوعية للحد من المخاطر والمرونة.**

- الجهات الفاعلة الرئيسة: قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة العلاقات الثقافية والعامة والإعلام التربوي، وإدارة الشؤون القانونية، بالشراكة مع المركز الوطني لتطوير المناهج والمعلمين والمدارس والمجتمع المحلي.
- مسؤوليات القائمين على التوعية: ستُسنَد إلى إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات مسؤولية كافة المعلومات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني. وستبرم الوزارة من خلال إدارة الشؤون القانونية اتفاقيات مع الجهات التي تنسق معها إدارة العلاقات الثقافية والعامة والإعلام التربوي. وستوكل لإدارة الموارد البشرية مسؤولية إجراء

تعديلات على نظام التصنيف الخاص بأعضاء هيئة التدريس الذين تلقوا تدريبًا متخصصًا في إدارة الأزمات والمخاطر، ضمن الدورات التي اعتمدتها إدارة الإشراف والتدريب التربوي بناءً على المناهج المستلمة من مديرية المناهج والكتب. وسيكون للمجتمعات والمدارس أيضًا دور رئيس في تنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي، وذلك بالمشاركة في أنشطة إدارة الأزمات والمخاطر.

4.2 الشراكة والتنسيق

ستدعم وزارةَ التربية والتعليم في تنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر، مجموعةٌ من الوزارات والهيئات التنفيذية الأخرى، وهي: المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، ومديرية الدفاع المدني، ووزارة الصحة، ووزارة البيئة، ووزارة الداخلية، ووزارة الزراعة، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة الإدارة المحلية، إضافة إلى المنظمات الشريكة. إذ يمكن وصف طبيعة تعاون كلّ من الشركاء مفصّلا وفق الآتي:

- **المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات** (NCSCM)

يوجد ضابط ارتباط في وزارة التربية والتعليم مكلف بالتنسيق بين المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وبين الوزارة يستدعيه المركز عند الحاجة، أو عند وقوع حدث يتطلب تواجده في المركز، ويرسل المركز خطط المخاطر التي يطورها إلى كافة الوزارات التنفيذية ذات الصلة بما في ذلك وزارة التربية والعليم، مثل: خطة الأمن السياحي، وخطة التنسيق للظروف المناخية القاسية، وخطط المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية الخطرة؛ من أجل تحديد المهام وإجراء التعديلات عليها -إن وجدت-. أضف إلى ذلك، فإن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، يتابع الأحداث على المستويين: المحلي، والدولي، ويطلب إلى وزارة التربية والتعليم اتخاذ الاحتياطات أو الإجراءات الاحترازية اللازمة لتلك الأحداث، ومتابعتها حتى انتهاء الخطر. ويراقب المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات أيضًا، حالة الطقس على المستوى المحلي، ويحذر مديريات التربية والتعليم والمدارس من المخاطر، ويقترح على الوزارة - ممثلة بمديريات التربية والتعليم- إغلاق المدارس عند الضرورة وحسب الحاجة.

- **مديرية الدفاع المدني**

تقدم مديرية الدفاع المدني خدمات إنسانية على المستويات الإدارية كافة؛ كتوفير سيارات الإسعاف والإنقاذ والإطفاء. وتسهم المديرية أيضًا في ضمان سلامة المنشآت المدرسية؛ فبعد الانتهاء من تصميم المبنى هندسيًّا، ترسَل المخططات إلى مديرية الدفاع المدني لاعتمادها، وبمجرد بناء المرافق، تفحص مديرية الدفاع المدني المبنى وتتأكد من تطبيق كافة قواعد السلامة العامة وقوانين البناء المطلوبة وبناء عليه تمنح تصريح الإشغال. أما على مستوى مديريات التربية والتعليم والمدارس، فتعقد مديرية الدفاع المدني دورات توعوية وورش عمل حول كيفية التعامل مع الحرائق وعمليات الإخلاء، والتعامل مع المواد الخطرة في المختبرات، والتدريب على الإسعافات الأولية. وتساعد مديرية الدفاع المدني على إعداد وتنفيذ خطط الإخلاء وإجراء تدريبات الإخلاء على مستوى المدارس.

- **برامج الشراكة التنفيذية:**

يوجد تعاون وتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والوزارات والمنظمات ذات العلاقة، وفي ما يأتي بيانها.

- **أوجه التعاون مع وزارة الصحة:**

1. برامج الشراكة المجتمعية، وهي: برنامج منطقة خالية من التدخين، وبرنامج الاعتماد الصحي الذي يشجع المدارس على تعزيز الممارسات الصحية والنظافة الجيدة.

2. متابعة صحة الطلبة عند دخول رياض الأطفال والصف الأول من خلال البطاقة الصحية؛ إذ يجب فحص الطلبة في المركز الصحي، والتحقق من تلقيهم كافة المطاعيم قبل التحاقهم بالمدرسة.
3. إجراء فحوص صحية عامة تتعلق بنقاط متعددة في المؤشر الأكاديمي للطلبة، في المراكز الصحية بوزارة الصحة.
4. مراقبة وزارة الصحة المقاصف المدرسية، ومتابعة الطعام المسموح ببيعه في المدارس.
5. متابعة وزارة الصحة برنامج التغذية المدرسية للمدارس.
6. التفتيش على التهوية والنظافة في المدارس الجديدة (المدارس الخاصة)، وتوفير تصاريح الإشغال للمدارس بمجرد تفتيشها.
7. تكليف ضابط ارتباط بمتابعة الكافتيريا المدرسية والبرامج المتعلقة بالصحة المدرسية.
8. تقديم محاضرات توعوية وصحية بالتعاون مع المراكز الصحية في المدارس، بما في ذلك التوعية بالفيروسات الموسمية.

- **أوجه التعاون مع وزارة البيئة:**

1. وضع وزارة البيئة "استراتيجية التعليم البيئي من أجل الاستدامة" التي تثبت أهمية التعليم في الاستدامة البيئية.
2. تنسيق وزارة التربية والتعليم مع وزارة البيئة في البرامج المتعلقة بتغير المناخ وإدارة النفايات الصلبة التي تتم على مستوى المدرسة، وإجراء المسابقات البيئية الخاصة بذلك.
3. توفير التدريب للطلبة حول حماية البيئة.
4. إطلاق حملات توعية لتنظيف الغابات والمتنزهات.

- **أوجه التعاون مع وزارة الداخلية:**

1. التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية عن طريق ضابط ارتباط بينهما.
2. تحقق وزارة الداخلية من هوية وتواريخ ميلاد الطلبة الوافدين، وذلك من خلال إدارة الإقامة والحدود التابعة لها، باستخدام الروابط الإلكترونية بين قواعد البيانات في الوزارتين.

- **أوجه التعاون مع وزارة الزراعة:**

1. التبرع بالأشجار، والاحتفال باليوم العالمي للشجرة؛ لحماية الغطاء النباتي، والتشجيع على زراعة الأشجار وحماية الغابات.
2. رفع مستوى الوعي للحفاظ على الغابات، وذلك بالتعاون بين مديريات التربية والتعليم ومديرية الغابات في وزارة الزراعة.
3. التنسيق مع مديريات الزراعة القريبة من المدارس الزراعية فيما يتعلق بتغذية الحيوانات في المدارس وصحتها وتطعيمها.
4. تبرع وزارة الزراعة على مستوى المديرية بالأشجار والأسمدة، ومساعدة المدارس في مبادرات التخضير.

- **أوجه التعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية:**

1. التعاون مع إدارة الطاقة في وزارة التربية والتعليم، التي تعد جزءًا من مديرية الأبنية المكلفة بمعالجة قضايا الطاقة، بما في ذلك: الكهرباء، والتدفئة، والطاقة الشمسية.
2. التواصل مع وزارة الطاقة عند الانتهاء من أعمال البناء؛ لربط المدرسة بشبكة الكهرباء الرئيسة.

3. تسهيل تركيب الألواح الشمسية في المباني المدرسية.
4. حل المشكلات المتعلقة بتوصيل أو انقطاع التيار الكهربائي في المدارس.
5. توفّر عدد من المدارس مكانًا مناسبًا لتركيب مولدات الجهد المنخفض التي تخدم المناطق المحيطة.

- **أوجه التعاون مع وزارة الإدارة المحلية:**

1. فحص وزارة الإدارة المحلية مخططات المباني التابعة لوزارة التربية والتعليم؛ لاعتمادها، بعد الانتهاء من تصميمها هندسيًّا.
2. معاينة المباني بعد الانتهاء من بنائها، والتأكد من تطبيق كافة القوانين والأحكام المتعلقة بقطع الأراضي المقامة عليها المدارس قبل منح تصريح الإشغال.
3. التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الإدارة المحلية (البلديات) في بعض الأنشطة داخل المدرسة؛ مثل: تنظيف الساحات، وإزالة الأعشاب الضارة، وتسوية الساحات، ورصف الملاعب، وإزالة المباني أو الأسوار لجعلها أكثر ملاءمة للاستخدام.

- **تفعيل هيكلة الشراكة والتنسيق في وزارة التربية والتعليم:**

في إطار الخطة الاستراتيجية للتعليم، تمتلك وزارة التربية والتعليم هيكلة شراكة وتنسيق قائم يشمل ثلاثة مستويات:

- **مستوى اللجنة التنفيذية:** اللجنة التوجيهية العُليا.
- **مستوى السياسات والتخطيط والتنسيق:** لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق.
- **المستوى الفني:** مجموعات العمل الفنية (TWGs)

تعمل لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق و مجموعات العمل الفنية منذ عام 2020. هناك ستة مجموعات عمل فنية، تتألف من موظفين فنيين رئيسيين في وزارة التربية والتعليم لكل مجال من مجالات الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم. توفر لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق، الذي ترأسها وزارة التربية والتعليم، المنتدى الأول لحوار السياسات الرئيس مع شركاء قطاع التعليم. ويشترك في رئاستها مجموعات شركاء تطوير التعليم (EDPG) وتضم الرؤساء المشاركين لمجموعة عمل قطاع التعليم (ESWG) أيضًا. كما أنه مدعوم من قبل مستشار فني.

بينما يتم تضمين إدارة الأزمات والمخاطر في مجال تعزيز نظام في الخطة الإستراتيجية، يمكن استخدام مجموعات العمل الفنية لتعميم إدارة الأزمات والمخاطر في جميع مجالات الاستراتيجية، ويمكن أن تدعم تفعيل استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر الخاصة بوزارة التربية والتعليم. يمكن أيضًا استخدام لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق والمجموعات المواضيعية الأخرى لتعميم إدارة الأزمات والمخاطر، على سبيل المثال من خلال المناقشات حول صيانة المدرسة أو برنامج خطط تطوير المدرسة والمديرية (SDDP).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجنة السياسات والتخطيط والتنسيق، التي تهدف إلى تحسين التخطيط العام (بما في ذلك التخطيط المالي) والتنسيق، أن تدعم التنسيق بين شركاء قطاع التعليم الرئيسيين ووزارة التربية والتعليم في تنفيذ ومتابعة استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر، فضلاً عن تقديم دعم مهم في مجال الحشد لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

مزيد من الفرص لإدماج جميع المعنيين من خلال لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق وكذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين هو أيضًا مفتاح لدعم حوار السياسات والعمل لدعم تفعيل استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر. يجب على المعنيين الوطنيين مثل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو المركز الوطني لتطوير المناهج الدراسية (على سبيل المثال لا الحصر) المشاركة في بعض جوانب تفعيل الاستراتيجية.

بالإضافة إلى مجموعة شركاء تطوير التعليم، يقوم الشركاء في الأردن أيضًا بالتنسيق الداخلي من خلال مجموعة عمل قطاع التعليم، التي تأسست في عام 2008 استجابة لأزمة اللاجئين العراقيين في الأردن وواصلت تفويضها مع الاستجابة للأزمة السورية كهيئة مهمة لضمان المشاركة مع الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. تعمل كل من مجموعة عمل قطاع التعليم و مجموعة شركاء تطوير التعليم لضمان التنسيق بين أعضائها، ومع السلطات الحكومية. كما أن مشاركتهم في لجنة السياسات والتخطيط والتنسيق تجلب المقاربات الإنسانية والإنمائية إلى المناقشة التي تقودها وزارة التربية والتعليم. ما يسمى عادة بالرابطة الثلاثية (الإنسانية - التنمية - السلام) سيكون أمرًا بالغ الأهمية لاستدامة نهج تنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر.

مع قيام وزارة التربية والتعليم بتفعيل هيكلة الشراكة والتنسيق الخاصة بها، ومع تفعيل اللجنة التوجيهية العُليا (HLSC) المتوقعة في عام 2023، يمكن لوزارة التربية الاستفادة من اللجنة التوجيهية العُليا لإجراء حوار وتنسيق مهم بين الوزارات، وهو أمر أساسي أيضًا لتفعيل استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر.

خامسًا: تقييم الاستراتيجية ومتابعتها

يقدم هذا القسم نظرة عامة إلى الأهداف الرئيسة لاستراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر، إضافة إلى المؤشرات التي تقيس التقدم المُحرز لكل من المكونات الأربعة. سيطوّر قسم إدارة المخاطر بالتعاون مع قسم المتابعة والتقييم في وزارة التربية والتعليم أدوات وإجراءات لجمع البيانات لهذه المؤشرات، وتحديد تواتر أنشطة المتابعة وتقديم التقارير، وذلك انطلاقا من مكونات استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر.

المكون 1: تمكين الأنظمة والإدارة	المكون 2: مرافق تعلم آمنة	المكون 3: إدارة السلامة المدرسية واستمرارية التعليم	المكون 4: التوعية للحد من المخاطر، والمرونة
النتيجة المرجوة: إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الأزمات والمخاطر في كافة مستويات وزارة التربية والتعليم الأردنية.	النتيجة المرجوة: توفر مرافق التعلم في المملكة الأردنية الهاشمية بيئة تعليمية آمنة للطلبة والكوادر التعليمية والإدارية.	النتيجة المرجوة: يضمن قطاع التعليم بيئات مدرسية آمنة وشاملة واستمرارية التعليم مع مرونة الاستجابة للمخاطر.	النتيجة المرجوة: يتسم الطلبة والكوادر التعليمية والإدارية ومجتمعات المدارس بالمرونة والقدرة مواجهة المخاطر والصمود أمامها.
المكون الفرعي 1.1: المتابعة والتحليلات المنتظمة للمخاطر بالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والشركاء.	المكون الفرعي 2.1 مواقع ومرافق مدرسية أكثر أمانًا استنادًا إلى القوانين والأنظمة المحلية.	المكون الفرعي 3.1: تقييم المخاطر التشاركية والشاملة على مستوى المدرسة والخطط السنوية لإدارة الأزمات والمخاطر.	المكون الفرعي 4.1: مفاهيم إدارة الأزمات والمخاطر متضمنة في المناهج وأدوات التعليم الصفية وغير الصفية. - نعم / لا
1.1.1 ضبط عمليات لقسم إدارة المخاطر معتمد. - نعم / لا 1.1.2 نسبة محاور الخطة الوطنية للأمن وإدارة الأزمات التي تم الاستجابة لها في استراتيجية المخاطر والأزمات الخاصة بوزارة التربية التعليم. 1.1.3 مصفوفة مخاطر مطورة ومحدثة سنويًا مع الشركاء. - نعم / لا 1.1.4 قاعدة بيانات للمخاطر مستحدثة- نعم \ لا	2.1.1: نسبة الأبنية المدرسية المتوافقة مع لوائح وزارة التربية والتعليم.	3.1.1: نسبة المدارس التي تم تقييم خططها السنوية لإدارة المخاطر والأزمات 3.1.2: النسبة المئوية للمدارس التي لديها تقارير سنوية حول متابعة إدارة الأزمات والمخاطر. 3.1.3: النسبة المئوية للمدارس التي شكلت لجان إدارة الأزمات والمخاطر في المدرسة.	4.1.1: مناهج متضمنة لمفاهيم إدارة المخاطر والأزمات نعم / لا
المكون الفرعي 1.2: الإطار الاستراتيجي والتنفيذي لإدارة الأزمات والمخاطر لكافة مستويات نظام التعليم.	المكون الفرعي 2.2: الإشراف والجودة لبناء مدارس أكثر أمانًا.	المكون الفرعي 3.2: تحقيق الوصول والمساواة في التعليم في الأزمات.	المكون الفرعي 4.2: كوادر تعليمية وإدارية مدربة ومؤهلة لإدارة الأزمات والمخاطر.
1.2.1. اطار استراتيجي وتنفيذي معد ومطور على جميع المستويات الادارية - نعم / لا / قيد التطوير (مع وصف الإنجاز) 1.2.2. مبادئ توجيهية معدة وموزعة على كافة مستويات التعليم. - نعم / لا	2.2.1. نسبة المدارس الخاضعة لمعايير تصميم المباني والمنشات.	3.2.1: نسبة المدارس التي لديها خطة لضمان استمرارية التعليم خلال الأزمات 3.2.2: النسبة المئوية للمدارس التي تبنت أساليب تعليم أخرى غير التعليم الوجاهي.	4.2.1: نسبة الكادر التعليمي والإداري المدربين على إدارة المخاطر والأزمات 4.2.2: عدد المواد التدريبية المعتمدة للتدريب على إدارة الأزمات والمخاطر.

المكون الفرعي 1.3: الإجراءات والترتيبات التنظيمية لإدارة الأزمات والمخاطر.
1.3.1. خطط المتابعة معدّة سنويًّا. - نعم / لا 1.3.2: عدد نماذج التقييم المُعدة. 1.3.3: النسبة المئوية لمديريات التربية والتعليم التي لديها خطة تشغيلية لإدارة الأزمات والمخاطر.

المكون الفرعي 1.4: التواصل والتوعية لإدارة الأزمات والمخاطر.
1.4.1: النسبة المئوية لمديريات التربية والتعليم التي نفذت فيها حملات توعية حول إدارة الأزمات والمخاطر. 1.4.2. خطة الاتصال لاستراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر مطورة. - نعم / لا

المكون الفرعي 1.5: تمويل استراتيجية الأزمات و المخاطر
1.5.1.موازنة مستجيبة للمخاطر والأزمات على كافة المستويات. - نعم / لا

المكون الفرعي 2.3: صيانة مرافق التعلم للسلامة العامة بالتعاون مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص.
2.3.1: نسبة المدارس التي تُجرى صيانة لمرافق التعلم فيها بالتعاون مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص.

المكون الفرعي 2.4: إشراك المجتمع المحلي من أجل مدارس صديقة للبيئة ومستدامة.
2.4.1: عدد الجلسات الاستشارية مع المدارس والمجتمعات التي عقدت لتحديد حلول المدارس الخضراء (المدارس المُستدامة الصديقة للبيئة). 2.4.2: مخطط الحوافز لتشجيع تنفيذ مبادرات المدارس الخضراء معتمد. - نعم / لا 2.4.3: عدد المدارس التي تضع حلولًا للتخضير.

المكون الفرعي 2.5: مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
2.5.1: النسبة المئوية للمرافق التعليمية المجهزة بمرافق المياه والصرف الصحي المناسبة. 2.5.2: النسبة المئوية للمرافق التعليمية التي تمت صيانتها.

المكون الفرعي 2.6: إشراك المجتمع المحلي للحفاظ على مرافق المدرسة.
2.6.1: النسبة المئوية للمدارس التي تشرك المجتمع المحلي في تطوير خطط للحفاظ على المرافق المدرسية.

المكون الفرعي 3.3: الأدلة الإجرائية لإدارة الأزمات والمخاطر.
3.3.1: عدد الأدلة الإجرائية لإدارة الأزمات والمخاطر على مستوى وزارة التربية والتعليم ومديرياتها. 3.3.2. الأدلة الإجرائية الخاصة بإدارة الأزمات والمخاطر أثناء حالات الطوارئ - نعم / لا

المكون الفرعي 4.3: تحفيز الطلبة والكادر التعليمي والمجتمعات المدرسية للمشاركة في أنشطة إدارة الأزمات والمخاطر.
4.3.1: النسبة المئوية للطلبة والكوادر التعليمية وأولياء الأمور المشاركين في 2 أو أكثر من أنشطة إدارة الأزمات والمخاطر لكل فصل دراسي.

سادسًا: الاتصال والتواصل والنشر

تدرك وزارة التربية والتعليم أهمية تضافر جهود المعنيين بتحقيق أهداف استراتيجية إدارة المخاطر والأزمات، وتلمس الحاجة إلى جهود الاتصال والتواصل والنشر القوية التي تقود إلى ضمان استدامة تنفيذ الاستراتيجية؛ لذا، فإن قسم إدارة المخاطر في وزارة التربية والتعليم، سيطوّر استراتيجية اتصال لإدارة الأزمات والمخاطر الطارئة، وفق ما ذكر في المكون الفرعي 1.4: التواصل والتوعية لإدارة الأزمات والمخاطر، وستحدد هذه الاستراتيجية الرسائل الرئيسة وقنوات الاتصال والمواد التي يمكن استخدامها للوصول إلى مختلف الفئات المستهدفة في تنفيذ الاستراتيجية بفاعلية.

وبنا عليه، ستختار وزارة التربية والتعليم شخصًا أو أكثر من الأكفياء الذين يمكنهم دعم آلية نشر الرسائل الرئيسة على مستوى المملكة عمومًا، وعلى مستوى طلبة المدارس خصوصًا. أضف إلى ذلك، فإن الوزارة تخطط للبناء على هيكلية التواصل القائمة في برنامج تطوير المدرسة والمديرية الذي يتضمن جهات فاعلة في مديريات التربية والتعليم والمدارس.

6.1 الفئات المستهدفة في النشر

تسهم عملية نشر المعلومات حول إدارة الأزمات والمخاطر، وإيصالها إلى مجموعة متنوعة من الفئات المستهدفة، في إحداث تغييرات معرفية، تؤثر إعادة بنائها في سلوكات بعض المعنيين الرئيسين، وتوجههم إلى دعم تنفيذ استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر؛ لذا، فإن إعادة البناء المعرفي الموجّه سيؤدي إلى أن:

- يدرك ممثلو وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي وفي مديريات التربية والتعليم والوزارات المشاركة الرئيسة الأخرى، أن استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر هي أولوية وطنية، مما يجعلهم أكثر التزامًا بحشد الموارد الضرورية وتخصيصها وتطوير/ تعزيز الإجراءات والقدرات لتنفيذها.

- يكتسب مديرو المدارس ومساعدوهم الدراية باستراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر، وبدورهم ومسؤولياتهم في التنفيذ، مما سيجعلهم يلتزمون تنفيذها بوصفهم مديري مدارس وأعضاء في لجان إدارة المخاطر على مستوى المدرسة.

- يعرف المعلمون والمجتمعات المدرسية عن استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر، ويدعمون تنفيذها على مستوى المدرسة، وسيكون المعلمون المختارون أيضًا جزءًا من لجان إدارة المخاطر، وسيقودون تنفيذ الخطط على مستوى المدرسة.

- يعرف الطلبة مكونات استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر وعناصرها الرئيسة، وفوائد تنفيذها، مما يضمن مشاركة بعض الطلبة في الأنشطة المخصصة التي تنظمها لجان إدارة المخاطر، ونوادي الأطفال/ الطلبة.

- يعرف الآباء ومقدمو الرعاية والمجتمع المحلي أن مرافق تعليم أطفالهم يجب أن تكون أماكن آمنة، مما يجعلهم يدركون أيضًا أن مشاركتهم النشطة في الأنشطة المدرسية لأطفالهم ستسرّع تنفيذ السياسة الوطنية، وسيكون بعض أولياء الأمور أعضاء في لجنة إدارة المخاطر ويقودون جلسات توعوية مع أولياء الأمور الآخرين والمجتمع المحلي.

- تتلقى وسائل الإعلام معلومات تساعد على النشر والتواصل بصورة صحيحة حول استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر، على المستويين: الوطني، والمحلي.

6.2 قنوات وأدوات الاتصال

لنشر استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر؛ يمكن استخدام مختلف أنواع قنوات الاتصال الآتية:

- قنوات الاتصال القائمة على المدرسة، بما في ذلك أنشطة الطلبة اللاصفية، والأنشطة مع مجموعات/ نوادي الطلبة، ومجالس الآباء والمعلمين، والأنشطة التي تقودها لجان إدارة المخاطر، إلخ.

- قنوات الاتصال المجتمعية، التي تنفذ في مختلف الاجتماعات أو الاحتفالات أو المناسبات. بما في ذلك الفعاليات التي تنظمها جمعيات المجتمع المحلي والأحياء السكنية، وما إلى ذلك.

- التواصل عن طريق تفعيل مديريات التربية والتعليم حملات التوعية والاجتماعات وورش العمل والدورات التدريبية.

- تحقيق التواصل بوسائل الإعلام المختلفة؛ كالصحف ووسائل التواصل الاجتماعي (فيس بوك/ انستغرام/ يوتيوب/ واتس اب) والمواقع الإلكترونية الرسمية/ المؤسسية لوزارة التربية والتعليم والشركاء والمانحين الرئيسين.

ستضع وزارة التربية والتعليم بوساطة مديريات التربية والتعليم، مجموعة واسعة من المحتويات والمواد الشاملة والملائمة للأطفال التي طُوّرت خصيصًا لنشر استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر. وتشمل هذه المحتويات:

1. سبقًا صحفيًا لإطلاق استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر.
2. مجموعة/ حزمة الصحافة الرقمية.
3. صحيفة الوقائع.
4. النشرة الإعلامية الفصلية الإلكترونية.
5. الملصقات والبروشورات والكتيبات (الرقمية والمطبوعة).
6. مقاطع مرئية (فيديوهات) لنشر استراتيجية إدارة الأزمات والمخاطر.
7. الألعاب.
8. كاريكاتيرًا ورسومًا متحركة.
9. مقالات في الصحف والمجلات (متصل بالإنترنت وغير متصل).
10. مسابقات الفن الإبداعي (فن الشارع، الدراما، المسيرات، الأناشيد، إلخ).
11. رسائل مكثفة/ إشعارات نصية (الرسائل النصية القصيرة، واتس اب، إلخ).
12. الإعلان (التلفزيون، الإذاعة (الراديو)، المطبوعات، إعلانات في الشوارع (OOH)، إلخ).

إضافة إلى المحتويات والمواد السابقة، ستصمم وزارة التربية والتعليم مواد الاتصال المنتجة والفعاليات المنظمة؛ لإدماج النوع الاجتماعي وإدماج الطلبة ذوي الإعاقة. وستُكتَب الرسائل لتناسب فئات مختلفة، بما في ذلك الأطفال والأشخاص الذين يعانون إعاقات سمعية و/ أو بصرية، بهدف الوصول إلى مختلف الفئات، باستخدام قنوات مختلفة؛ لزيادة الوعي وتوفير معلومات مفصلة يسهل الوصول إليها؛ ففي الوقت الذي تناسب فيه طرائق العرض بالرسوم المتحركة والوسائط الاجتماعية الأطفال والشباب الأصغر سنا، تخاطب البرامج التلفزيونية الشعبية، والرسائل النصية القصيرة، والمواد المطبوعة، فئة الراشدين والآباء والأجيال الأكبر سنًّا.